



الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
مجلة بحوث اقتصادية عربية
Arab Society for Economic Research
Arab Economic Research Journal

The Arab World between the hammer of disruptions and the anvil of policies

الوطن العربي بين مطرقة المُربكات وسندان السياسات

Gouda Abdel-Khalek

Professor of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.
Former Minister of Supply and Internal Trade, Egypt.

Mohammed El Zeiny

Economic Researcher, Ph. D in Economics, Faculty of Economics and Political Science,
Cairo University, Egypt

جودة عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ووزير التموين والتجارة
الداخلية الأسبق في مصر

محمد الزيني

باحث اقتصادي، دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

Article Information

Received: July 16th, 2025
Revised: August 27th 2025
Accepted: August 30th 2025
Published: September 2025

Abstract: The objective of this study is to shed light on major development issues and problems in the Arab world since the 1960s. We argue that the problems of the Arab World do not come only from outside the system, but emanate from within. Political economy approach is adopted, applying both descriptive and methods of analysis

The results revealed that since the 1960's, the economic center of gravity has shifted from Nile-Valley countries to the Gulf countries, while the military and demographic center of gravity remained in the Nile Valley. We maintain that such development is rather destabilizing. This calls for requisite reform policies. Economically, we suggested not only focusing on rationalizing consumption, by reducing consumption, particularly lavish and luxury consumption. Moreover, we emphasized the need for boosting domestic savings and improving resource allocation, with emphasis on industrial and technological development.

Furthermore, we stressed the critical need for agricultural development. Further, we suggested promoting Arab Integration, by coordination at the political and diplomatic levels, and under umbrella of The League of Arab States. We strongly called for reengineering and reforming the organization's decision-making process.

Finally, we recommended some topics for future research, such as revisiting mutual cooperation agreements. Has the application of these agreements result in trade creation or trade diversion for Arab countries?

Keywords : The Arab world, Economic policies, Disruptions, Regional Arab integration, League of Arab States.

JEL Classification: F5, O1, O57, P41.

المخلص: نهدف في هذه الدراسة إلى فهم ما أصاب الوطن العربي من عدم استقرار اقتصادي، وسياسي، واجتماعي. من خلال تقديم إطلالة

تاريخية، وتحليلًا موضوعيًا عن تطورات الوطن العربي منذ ستينيات القرن الماضي. وكشف التحولات الهيكلية في نسقه الحالي، سواء بفعل مطرقة مُربكاته، أو بمفعول سندان سياساته، أو كليهما. وقد تبيننا مقارنة الاقتصاد السياسي، واستخدمنا المنهجين الوصفي والتحليلي لاختبار مقولتنا الرئيسية: أن مشكلات الوطن العربي في جزء منها متجذرة في داخله (سياسات)، وليست كلها من خارجه (مُربكات). وطرحنا عددًا من الأسئلة: ما هي طبيعة التغيرات الهيكلية التي أصابت الوطن العربي منذ ستينيات القرن الماضي؟ ما هي المُربكات التي واجهها، وما هي السياسات التي جرى تطبيقها؟ ما هي الآثار المترتبة على المُربكات التي يتعرض لها الوطن العربي، وأثر السياسات الاقتصادية المتبعة؟ وكيف السبيل إلى تصحيح مسار وطننا العربي؟

وخلصنا في هذه الدراسة إلى أن النقطة الفارقة في تطور الإقليم وتموضعه على المستوي الدولي نتجت عن خلل جوهري، تمثل في تحوّل مركز الثقل الاقتصادي من وادي النيل إلى الخليج، بينما استمر مركز الثقل العسكري والديمقراطي في وادي النيل. وقد تبيننا عددًا من السياسات الإصلاحية في وطننا العربي. فعلى مستوى السياسات الاقتصادية، نرى ضرورة ضغط الاستهلاك في الوطن العربي، وليس فقط ترشيده. فضلًا عن أهمية تعبئة الموارد والادخار، وإعادة توجيهها نحو التنمية التكاملية للموارد الإنتاجية في كافة أرجاء الوطن العربي بالتركيز على التنمية الصناعية والتكنولوجية. بالإضافة إلى ضرورة إعادة الاعتبار لسياسات التنمية الزراعية باعتبار القطاع الزراعي هو الضامن الرئيس للأمن الغذائي العربي. فضلًا عن ضرورة إعادة النظر في سياسات الاستثمار السائدة، وذلك بإعادة توجيه الفوائض المالية نحو الدول العربية الأكثر احتياجًا للتنمية، بدلًا من توجيهه نحو الاستثمار في الدول الغربية، بما يتضمنه الأخير من مخاطر الصدمات والأزمات المالية (مطرقة المُربكات).

ولم يكن النسق السياسي بعيدًا عن تصوراتنا، لذا نادينا بتبني تغيير المنظور السياسي للأقطار العربية، بدفع السياسات المرحلية نحو التكامل العربي من خلال التنسيق على المستويين السياسي والدبلوماسي، وتحت مظلة جامعة الدول العربية، والتي تحتاج إلى إعادة هيكلة وإعادة النظر في سياساتها وآليات اتخاذ قراراتها. بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي والإداري البيروقراطي المتضخم للجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، وربما يكون من المفيد الاسترشاد بتجربة الآسيان في هذا الصدد.

وأخيرًا، طرحنا الأسئلة حول نمط التجارة العربية في ظل اتفاقيات التعاون المتبادلة: هل أدت هذه الاتفاقيات إلى خلق التجارة (Trade Creation) للأقطار العربية، أم أنها ساهمت في تحويل التجارة (Trade Diversion) في حالات، ولا نحرف التجارة (Trade Deflection) في حالات أخرى؟ هذه الأسئلة جديرة بالبحث، نضعها أمام الباحثين في المستقبل.

الكلمات الدالة: الوطن العربي، المُربكات والسياسات، ثلاثية الاعتراف والإدراك والوعي، التكامل العربي، جامعة الدول العربية.

1. المقدمة

يسود وطننا العربي حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، على خلفية عدد من المُربكات. ويشير مفهوم المُربكات إلى التطورات والصدمات والمستجدات المفاجئة، التي قد تسبب أزمات تتعلق بالأوبئة أو بتغيرات المناخ أو بتقلبات سياسية حادة أو صدمات اقتصادية غير متوقعة، أو مستحدثات تكنولوجية لم يتم الاستعداد لها (محيي الدين، 2022). ولا بد من التأكيد على أن المُربكات مفهوم مطاط إلى درجة كبيرة. ولكن من المهم التفرقة بين المُربكات والسياسات والعلاقة بينهما. فإذا كانت المُربكات مفروضة على المجتمعات بفعل الصراع الإنساني، فإن السياسات من صنع العقل البشري، جعلت لتصحيح المسارات. وتضاف هذه المُربكات إلى خلل في السياسات، فتنتج حالة عدم الاستقرار. وهذا يثير التساؤل عن طبيعة الإصلاحات المطلوبة لتحسين السياسات والتقليل من تأثير المُربكات. وفي هذا السياق، لا يكون من السانغ مناقشة المُربكات التي تواجه الوطن العربي بمعزل عن تحديد التحولات الهيكلية التي أصابت نسقه، وتأثير السياسات الاقتصادية التي جري تطبيقها.

وتبني هذه الدراسة على مع سبق وطرحنه في المؤتمر السابع عشر للجمعية العربية، من ضرورة التمسك بوطننا العربي كوحدة للتحليل، بحيث يكون استهداف التكامل العربي هو المحدد الرئيس للعلاقة بين أقطاره. وننطلق هنا من مقولة أساسية مفادها أن فورة النفط التي أصابت الاقتصادات العربية في السبعينيات من القرن الماضي تمثل نقطة فارقة في تطور الإقليم وتموضعه على المستوى الدولي. فقد نتج عنها خلل يتمثل في تحوّل مركز الثقل الاقتصادي، وهو الدولة أو المنطقة التي تمثل القوة الاقتصادية الأكبر والمؤثرة في الوطن العربي، من وادي النيل إلى الخليج، بينما استمر مركز الثقل العسكري والديمقراطي في وادي النيل().

ومن هذا المنظور، نطرح في هذه الدراسة عددًا من الأسئلة: ما هي طبيعة التغيرات الهيكلية التي أصابت الوطن العربي منذ ستينيات القرن الماضي؟ ما هي المُربكات التي واجهها، وما هي السياسات التي جرى تطبيقها؟ ما هي الآثار المترتبة على المُربكات التي يتعرض لها الوطن العربي، وأثر السياسات الاقتصادية المتبعة؟ وكيف السبيل إلى تصحيح مسار وطننا العربي؟ وهذه الأسئلة تُطرح في وقت حرج، تتعرض فيه الأمة العربية لعدوان صهيوني. ولعل قرب العيد الماسي لجامعة الدول العربية فرصة مواتية للتفكير في مستقبل التكامل العربي.

ونتبنى في دراستنا مقارنة الاقتصاد السياسي، ونستخدم المنهجين الوصفي والتحليلي لاختبار مقولتنا الرئيسية: أن مشكلات الوطن العربي في جزء منها متجذرة في داخله (سياسات)، وليست كلها من خارجه (مُربكات)، وأن التحولات التي أصابت النسق العربي وقدراته الإنتاجية وسياساته المتبعة قد عمّقت من أزمة هذا النسق خلال القرن الحادي والعشرين.

ولتسهيل التحليل، سنركز على ثلاث فترات زمنية، هي: 2000-2005، 2010-2015، 2020-2022، ونأخذ الفترة 1965-1967 كأساس للمقارنة، وهي الفترة التي شهدت درجة من استقرار الأوضاع على مستوى الوطن العربي. ونتناول أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى تجميعي لأقطار الوطن العربي، والتي واجه خلالها العديد من المبركات الدولية والإقليمية، ومن أهمها: أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وغزو العراق عام 2003، وثورات الربيع العربي في مختلف الأقطار العربية، والتدخلات الخارجية في أكثر من قطر عربي. فضلاً عن أزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية العالمية 2007-2008، وجائحة كورونا عام 2020، والحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، والعدوان الإسرائيلي على غزة والضفة الغربية ولبنان خلال 2023-9.

ونقسم الدراسة إلى خمسة أقسام بخلاف المقدمة، التي هي القسم الأول. نرصد في القسم الثاني خطوات العمل العربي المشترك في ظل المبركات والسياسات. ونرصد في القسم الثالث التطورات الهيكلية في الوطن العربي خلال فترة الدراسة. ونتناول في القسم الرابع تفسير وفهم التطورات الهيكلية، في ضوء المبركات الخارجية (مطرقة المبركات) والسياسات الداخلية (سندان السياسات). وناقش في القسم الخامس الإصلاحات المطلوبة من خلال مقارنة التكامل العربي لتحسين الأداء التنموي للدول العربية. ونورد استخلاصات الدراسة في القسم السادس والأخير.

2. العمل العربي المشترك في ظل المبركات والسياسات:

نبدأ هنا بلمحة عريضة عن تطور العمل العربي منذ منتصف القرن العشرين، والذي بدأ بإنشاء جامعة الدول العربية عام 1945، وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة عام 1950، والتي انبثق عنها إنشاء المجلس الاقتصادي العربي عام 1952 (الملحق م-1) و(م-2)). وهكذا تم ربط التعاون الاقتصادي بمتطلبات الأمن القومي والعسكري العربي. فضلاً عن وضع خطط لآليات استثمار الموارد الطبيعية، وتيسير حركة تبادل المنتجات بين الأقطار العربية، وإبرام الاتفاقيات لتحقيق هذه الأهداف (الإمام، 1986).

وبدأ ظهور التناقض بين الأهداف العربية التحررية والأطماع الاستعمارية إبان الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وذلك مع بزوغ حركات التحرر، فضلاً عن التوجه المتسارع نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبدأ التوجه في هذه المرحلة بقوة نحو الوحدة العربية بشقيها السياسي والاقتصادي، حيث تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957، وإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964. كما ظهرت أول تجربة وحدوية عربية بين مصر وسوريا عام 1958. وأُتخذ خلال هذه الفترة قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964 (خوري، 1990). كما أنشئت خلال هذه الفترة العديد من المنظمات العربية المتخصصة التي تعمل في إطار جامعة الدول العربية وتحت إشرافها، لتغطي كافة المجالات الاقتصادية، والتي بلغت في عددها ما يربو من 22 منظمة، بهدف تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأرشيف القانوني).

وعلى صعيد المبركات التي أصابت الوطن العربي، فكانت أخطرها وأشدّها وطأة هي هزيمة عام 1967 أمام العدو الاسرائيلي. تلك الهزيمة التي كانت بمثابة نقطة تحوّل كبرى في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، والتي تلاها مرحلة من تعميق للتشرذم العربي، وتصنيف الاقطار العربية إلى دول مواجهة ودول مساندة. ولاشك أن حرب 1967 هي أخطر مبركات القرن العشرين على الوحدة العربية. وقد ظهرت إرهاباتها على العمل العربي المشترك بدايةً من قمة الخرطوم عام 1967، والتي تراجع بعدها تيار الوحدة العربية (الإمام، 1986).

وفي سبعينيات القرن العشرين، تواترت الأزمات الاقتصادية العالمية، تلك الأزمات التي ألقت بظلالها على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية [i]. لكن العمل العربي استعاد جزءًا من توجهه الوحدوي بقرار حول استراتيجية العمل الاقتصادي العربي في قمة عمّان في نوفمبر 1980. وأكد القرار في ديباجته على الإيمان بتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الكبرى، كهدف رئيس واستراتيجي قابل للتحقق. ووضعت في إطاره المبادئ الأساسية في مجال التكامل العربي، وأهمها: تحقيق التنمية المتوازنة المعتمدة على الذات في الأقطار العربية مجتمعة، وذلك في ظل التكامل الاقتصادي الشامل. وأن هذا التكامل يتطلب العمل على إيجاد صيغة وخطة موحدة شاملة، يترابط فيها التنسيق الاقتصادي مع سياسات الاستثمار، بما يخدم الأهداف القطرية والأقطار العربية مجتمعة (صايغ، 1980: جامعة الدول العربية، 1981).

وخلال الثمانينيات، صعدت المدرسة النيوكلاسيكية للاقتصاد، وذلك من خلال تقديم نفسها باعتبارها المنهجية "العلمية" لتفسير أسباب الأزمات وطرح الحلول. وتراجعت مكانة المقاربة المؤسسية لعلم الاقتصاد (Institutional approach)، والتي نادي مؤيدوها بضرورة فهم الهيكل المؤسسي الذي تدور فيه التفاعلات الاقتصادية بين الأفراد وفهم ديناميكيات تطور المؤسسات (Whalen, 2022 ; Rutherford, 2001). ولم يكن الوطن العربي بمعزل عن هذه التحولات، فامتد نشاط قطاع المال والاستثمار العربي في إطار السياسات النيوكلاسيكية، مدفوعًا بوفرة إيرادات النفط بمفعول صدمة النفط الأولى. وظهرت العديد من الصناديق العربية للتنمية، بهدف تمويل المشروعات الإنمائية التي تعزز التكامل الاقتصادي العربي. فضلًا عن إقرار اتفاقية انتقال الأيدي العاملة، كحافز للنشاط الاقتصادي وبهدف تحقيق العمالة الكاملة. إلا أن اتفاقية انتقال الأيدي العاملة وإنشاء المنظمات العربية على تعددها، عجزت عن أن تقود المسيرة العربية نحو الوحدة. وهكذا شهد الوطن العربي منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي تحولاً بأكمله، "ليشبه البادية التي يضرب أبناؤه فيها على غير هدى بحثًا عن المال، تمامًا كما ينتقل البدو الرُحّل بحثًا عن الماء" (الإمام، 1986).

لكن هذه الفترة شهدت تطوراً هاماً. حيث بدأت لجنة العشرين المكلفة من جامعة الدول العربية بوضع تصور حول استراتيجية العمل المشترك. وانتهت إلى أن التضامن العربي يمر بمحنة كبيرة، يمكن وصفها بالمصيرية والوجودية، مرجعها تدفق المال على نحو أخلّ بالتوازن في الدخول الفردية على المستوى العربي، خاصة وأن توازن الثروات يسير في معدلات عكسية مع الأعباء والتضحيات. وظهر نمط استهلاكي جديد، خاصة مع التحول إلى الانفتاح الاستهلاكي في الأقطار العربية، دون أن يصاحبه انفتاح استثماري. وقد حددت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تبنتها قمة عمّان بالأردن عام 1980 أهدافها الأساسية للأمة العربية في: الأمن القومي، والتنمية الشاملة المتسارعة. كما وضعت هذه الاستراتيجية أولوية كبرى لخمس مجالات رئيسية، هي: الأمن الغذائي، الأمن والدفاع، الرفاهية الاجتماعية، النقل، الموارد الطبيعية. فضلاً عن إعطاء القدرة التكنولوجية جانباً كبيراً من الأهمية (عبد الخالق، 1991).

وتجلت خلال نفس الفترة صعوبات العمل العربي المشترك، والتي اتخذت غالبيتها صيغة المشروعات المشتركة. فقد واجهت هذه المشروعات صعوبات عديدة، أهمها: ضعف إقبال البلدان العربية على المساهمة فيها، والتأخر في سداد أقساط المساهمة وحجب المعلومات والدراسات اللازمة لتحديد مجالات الاستثمار، والضغط التي واجهتها المساهمة في مشروعات لم تستكمل دراستها، وفرض شروط إضافية لكي يسمح للشركات بالمساهمة في مشروعات قطرية، وامتناع بعض البلدان العربية عن تقديم مزايا تنافسية لمنتجات الشركات المشتركة في مواجهة المنتجات الأجنبية (الإمام، 1986).

وتعرض الوطن العربي لعدد من المربكات خلال هذه الفترة، بدايةً من الاجتياح الإسرائيلي للبنان (عملية الليطاني) عام 1978، وأزمة العلاقات المصرية. العربية عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 ومعاهدة السلام عام 1979، والاجتياح الإسرائيلي للبنان (سلام الجليل) عام 1982، والحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988)، والتي استنزفت الكثير من مقدرات وقدرات الوطن العربي.

وعلى صعيد الأزمات المالية العالمية، فقد شهدت هذه الفترة أزمة ديون دول أمريكا الجنوبية (دول القمع الجنوبي) بين عامي 1982-1983، وهي الأزمة التي نتجت عن سلسلة من الصدمات بدايةً من منتصف عام 1979 إلى منتصف عام 1982، وأهمها صدمة النفط الثانية عام 1979-1980، وذلك مع ارتفاع سعر النفط للبلدان النامية المستوردة له بأكثر من الضعف. فضلاً عن حدوث "صدمة فولكر" لعلاج "التضخم الجامح". لتسود أزمة مالية عالمية واسعة النطاق امتدت من أوروبا الشرقية إلى أمريكا اللاتينية، وانتهاءً بغالبية الدول النامية. كما شهد نفس العقد عام 1987 أزمة "انهيار سوق الأسهم" في نيويورك، والتي سُميت بـ "الأثنين الأسود".

وحاولت العديد من الأقطار العربية خلال الفترة الممتدة من الستينيات وحتى بدايات العقد الأخير من القرن العشرين بناء عدد من التجارب التكاملية الإقليمية، بهدف تجاوز صعوبات العمل العربي المشترك. وكانت أهمها: تجربة المغرب العربي عام 1964، تجربة وادي النيل عام 1969، تجربة الخليج العربي عام 1981، الاتحاد العربي- الأفريقي بين المغرب وليبيا عام 1984، مجلس التعاون العربي عام 1989، اتحاد المغرب العربي 1989. كما بدأت العديد من التجارب في الانضمام إلي تكتلات خارج إطار جامعة الدول العربية مثل منظمة التعاون الإسلامي، منظمة التعاون الاقتصادي (الملحق م-3)).

ويمكن القول أن تلك المحاولات في المجمل لم تستطع أن تقدم حلولاً جذرية لدفع الوطن العربي نحو التكامل والوحدة. والخلاصة في هذه المرحلة أن العمل العربي المشترك، وكذلك التنمية العربية، انتهى كلاهما إلى مأزق وجودي، وهو جزء من مأزق التفكك العربي ككل، ليس فقط نتيجة المبركات التي يتعرض لها، ولكن جاء مدفوعاً بالسياسات التي دعمت التوجه نحو الاستهلاك أكثر من التوجه نحو تعميق الإنتاج. ليدخل النسق العربي إلى العقد الأخير من القرن العشرين في حالة أقرب إلى الهشاشة والفُرقة أكثر من الصلابة والوحدة.

وبدأ العقد الأخير من القرن العشرين بوحدة من أكبر المبركات التي أصابت النسق العربي وهو غزو العراق للكويت عام 1990، وما أعقبه من تطورات تمثلت في قرار القمة العربية الطارئة، الذي عُقد بالقاهرة في 10 أغسطس 1990 بشأن الغزو العراقي للكويت. فضلاً عن الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في منتصف هذا العقد، بدايةً من الأزمة المكسيكية عام 1994، وتلاها الأزمة الآسيوية عام 1997، التي تحولت إلى أزمة عالمية مالية واقتصادية، انتشرت في بلدان منطقة شرق آسيا، بانهيار أسعار العملات والأصول الحقيقية في معظم الدول (عبد الخالق، 1998).

وهكذا دخل الوطن العربي القرن الحادي والعشرين وهو بين شقي الرّخي: مطرقة مبركات وحروب وصراعات، وسندان سياسات نيوليبرالية وإصلاحات، وآمال نحو التكامل العربي. وبدأ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأزمات مالية عالمية، تأثر بها الوطن العربي بمفعول اندماجه في النظام العالمي. فقد شهد الاقتصاد العالمي أزمة السيولة العالمية عام 2001، وذلك بالتزامن مع أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية. تلاها الأزمة المالية عام 2008، والتي امتدت إلى مختلف الأسواق المالية العالمية. كما شهدت هذه المرحلة أكثر من مبرك عربي إقليمي عسكري، تمثل أولها في الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 والتي تلاها الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وهو ما انعكس على المتغيرات الاقتصادية الكلية للوطن العربي (وهو ما سنتناوله لاحقاً في الجزء التالي من الدراسة). ليدخل الوطن العربي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين محملاً بأعباء وإرث لا قبل له به. فهو موجود ظاهرياً في نسقه، ولكن في باطنه وداخله أصابته الشيخوخة والفُرقة والتشرد، قابلاً لاستقبال صدمات تؤدي بما تبقى منه.

وبداية من عام 2020، تعرض الاقتصاد العالمي لأخطر أزمة متعددة الجوانب: صحية- اقتصادية- اجتماعية - سياسية، وهي أزمة تفشي جائحة كورونا Covid-19 Pandemic، وتداعياتها على تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي. وما أن خرج الاقتصاد العالمي - نسبياً - من أزمة جائحة كورونا، وذلك بعودة معدلات النمو الاقتصادي إلى مستوياتها شبه الطبيعية قبل حدوث الجائحة، حتى اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية أوائل عام 2022، وما نتج عنها من اشتداد أزمتي الطاقة وسلاسل التوريد العالمية (Supply Chain World). فضلاً عن ارتفاع مستويات التضخم العالمية (الملحق م-5)، وتوجه البنوك المركزية العالمية نحو تشديد السياسات النقدية برفع أسعار الفائدة، وما نجم عنه من إبطاء للاستثمار والنمو الاقتصادي⁽ⁱⁱ⁾. وامتدت المبركات إلى ما يحدث الآن في الشرق الأوسط، من عدوان إسرائيلي على غزة، والتصعيد اليمني في مدخل البحر الأحمر، وبوادر حرب إسرائيلية إيرانية... إلخ. ليكون وطننا العربي بين شقي الرّخي، مبركات آتية وسياسات بالية.

وعلى صعيد السياسات، فقد قمنا بتلخيص السياسات المطبقة في الأقطار العربية منذ خمسينيات القرن العشرين (الملحق م-4)). والذي يتضح فيه تبني الدول العربية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية منذ التسعينيات، مستهدفة تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتنفيذ إصلاحات هيكلية ومؤسسية، وانحرافاً عن مسار التجارب التنموية للدول العربية منذ الخمسينيات وحتى الثمانينيات، والتي تبنت فيها الدول العربية السياسات القائمة على نهج التخطيط المركزي⁽ⁱⁱⁱ⁾.

فخلال عقد التسعينيات، تبنت العديد من الدول العربية سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، ورفع قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية، ومعالجة أوجه الاختلالات الهيكلية. ونفذت هذه الدول برامج للتصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي⁽ⁱⁱ⁾، وفق ما عُرف بـ "توافق واشنطن"⁽ⁱⁱⁱ⁾. واستهدفت هذه البرامج إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية، وتنفيذ برامج الخصخصة وتحرير التجارة وتحرير الأطر الاقتصادية والمالية والمؤسسية، وتحفيز الاقتصادات العربية نحو تفعيل آليات السوق (معهد التخطيط القومي، 2015). وتحولت الإصلاحات الهيكلية في نهاية عقد التسعينيات نحو تحسين كفاءة استخدام الموارد، من خلال تسريع تنفيذ برامج الخصخصة، وتشجيع الاستثمارات المحلية الأجنبية، بهدف تعزيز فرص النمو الاقتصادي. وقد قامت مؤسسات التمويل الإقليمية بتقديم الدعم المالي والفني لمساندة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي في العديد من الدول العربية (عبد المنعم، 2012). فتسارعت وتيرة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين.

وعلى جانب آخر، أظهر تنفيذ هذه البرامج "الإصلاحية" تكلفة اجتماعية كبيرة، بمفعول ارتفاع معدلات التضخم. فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة بمفعول تسارع وتيرة الخصخصة. وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية إلى اعتماد تنفيذ شبكات للضمان والحماية الاجتماعية، للحيلولة دون تراجع مستويات معيشة الأفراد المتضررين من تلك البرامج، أخذاً في الاعتبار التنامي في معدلات البطالة في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية، وعدم قدرة القطاع الخاص على امتصاص فائض العمالة.

وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قامت العديد من الدول العربية بتسريع وتيرة برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي المنفذة من تسعينيات القرن الماضي (الملحق (م-4)). وركزت سياسات الإصلاح الاقتصادي خلال هذه الفترة على الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتحرير التجارة ودعم القطاع المالي، بدعم ومساندة من المؤسسات الدولية. بينما شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تغييراً في نمط السياسات الإصلاحية، بالتركيز على التدابير والسياسات المعنية باحتواء الصدمات الخارجية. فكان التركيز على السياسات المعنية بضبط أوضاع المالية العامة، وزيادة مستوى كفاءة السياسة النقدية ونظم سعر الصرف في امتصاص أثر الصدمات الخارجية، مع تحول جانب كبير من الاهتمام إلى برامج وإصلاحات تنويع الهياكل الإنتاجية والاقتصادية، كانعكاس لتأثر الاقتصادات العربية النفطية بالانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال الفترة 2014-2020 (الملحق (م-5)). فضلاً عن التركيز على الإصلاحات المؤسسية للاقتصادات العربية خلال هذه الفترة (الملحق (م-4)).

وخلال هذه الفترة، واجهت الاقتصادات العربية العديد من الأزمات الداخلية، أهمها: ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة الاختلالات الاقتصادية. وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه لعدة أسباب، منها: ضعف تراكم رأس المال، تنامي معدلات الاستهلاك العام والخاص، الاعتماد على الاستيراد وبالأخص للسلع النهائية، ضعف معدلات الادخار وارتفاع معدلات الاستدانة، وارتفاع معدلات خدمة الدين. فضلاً عن ضعف قدرة الاقتصادات العربية على تعبئة الفوائض والضرائب. بالإضافة إلى زيادة حجم القطاع غير الرسمي (معهد التخطيط القومي، 2015). وخلال هذه الفترة، ركزت الدول العربية على تبني سياسات إصلاحية بهدف: تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، والإصلاحات الهيكلية بهدف تنويع مصادر الدخل وتحرير التجارة الخارجية وتعزيز القطاعات المالية⁽ⁱⁱ⁾ (إسماعيل وعبد المنعم، 2018). ولم تشهد الإصلاحات المؤسسية مثل هذا الزخم في التطبيق خلال هذه الفترة، بخلاف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والذي شهد تركيزاً أكبر على الإصلاحات المؤسسية (الملحق (م-4)).

وكما أشرنا سابقاً، فقد تأثرت الاقتصادات العربية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين سلباً بالعديد من الصدمات والمُربكات. وهي المُربكات التي أدت إلى تراجع مستويات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل، مدفوعة بالتداعيات الاقتصادية الدولية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية 2007-2009، وأزمة الغذاء العالمية 2008، وأزمة الديون السيادية الأوروبية 2011-2012. فضلاً عن ثورات الربيع العربي 2010-2012، المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية، بالتزامن مع تراجع أسعار القمح العالمية خلال الفترة 2010-2020 (الملحق م-5)). وانتهاءً بمُربكات العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين (أزمة جائحة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية، الحرب الإسرائيلية على غزة والضفة الغربية، الحرب في كل من ليبيا واليمن والسودان.....).

ومنذ بداية هذا العقد، ركزت الدول العربية في سياساتها "الإصلاحية" على: تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المشتملة على الإصلاحات المالية والنقدية⁽ⁱⁱ⁾. فضلاً عن التركيز على إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية، والإصلاحات الهيكلية⁽ⁱⁱⁱ⁾. بالإضافة إلى تبني الإصلاحات المؤسسية (الملحق م-4)). وقد طبقت العديد من الدول العربية البرامج والسياسات تحت مسمى الإصلاح الاقتصادي (اسماعيل وعبد المنعم 2018؛ عبد المنعم، 2012)، ومن أهم البرامج والسياسات التي طبقت في الدول العربية تلك المطبقة في كل من: مصر، ولبنان، وتونس، والسعودية، والأردن (اتحاد الغرف التجارية، 2019). سواء في إطار اتفاق مع مؤسستي بريتون وودز (البنك والصندوق الدوليين)، أو بدون اتفاق. وجوهر هذه البرامج والسياسات هو بشكل أو بآخر تعبير عن توافق واشنطن (النيوليبرالية الاقتصادية).

ونستمر في طرح الأسئلة: هل يستطيع وطننا العربي بنسقه الحالي أن يواجه متطلبات مرحلة تطورات متنامية، وقدرات متهاوية، في ظل تغيرات هيكلية أساسية أصابت نسقه؟ هل طاقة الجُمل للنظام السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي للأقطار العربية تستطيع الصمود والمواجهة في ظل تغيراتها الهيكلية، أم أن التناقض الكامن بين أوصالها سيشكل قوة ضغط تعصف بالاستقرار وتولد الانفجار؟ هل انطلقت رغبات استهلاكية محمومة من عقالها مدفوعة بالفورة النفطية؟ هل اندثرت الطبقة المتوسطة في الوطن العربي تحت وطأة الضغوط التضخمية ومحاولات البحث عن العدالة الاجتماعية؟

3- التغيرات الهيكلية في الوطن العربي بين المربكات الخارجية (مطرقة المربكات) والسياسات الداخلية (سندان السياسات):

وفي مسعى لتفسير التغيرات الهيكلية، نتناول هنا استقرار وتحليل عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى تجميعي خلال ثلاث لقطات زمنية، وهي: 2000-2005، 2010-2015، 2020-2022، مع أخذ لقطة للفترة 1965-1967 كفترة مرجعية، تمهيداً لتفسير هذه التغيرات وفهم دلالتها في القسم الرابع من الدراسة. وقد حددنا المتغيرات محل البحث، وهي: (i) الناتج المحلي الإجمالي (ii) توزيع الدخل للوطن العربي (iii) الهيكل القطاعي للناتج، في عدد من أهم القطاعات المختارة. وهي القطاع الأولي (الاستخراج، والزراعة والصيد والغابات)، والقطاع الثانوي (الصناعات التحويلية). وقد استبعدنا القطاع الثالثي (الخدمات) لأكثر من سبب، أهمها: أولاً، أنه ليس له دلالة كبيرة وغير متصل بأسئلتنا الجوهرية في الدراسة. ثانياً، أن القطاع الثالثي (الخدمات) في الوطن العربي عبارة عن خليط ليس له ذات الدلالة والأهمية النسبية التي تمثلها القطاعات الأولية والثانوية. ثالثاً، أن معظم أنشطة قطاع الخدمات في الوطن العربي تنصب على التعليم والصحة والأمن والعدالة، وفي ظل الأنظمة غير الديمقراطية، يكون من المتوقع زيادة الإنفاق على الأمن (كبناء السجون وما شابهها)، وهو ما يخرج التحليل عن سياق البناي. رابعاً، أن جزء كبير من أنشطة قطاع الخدمات في الوطن العربي تتم في الإطار غير الرسمي، وهو ما يصعب معه عملية القياس والتحليل. خامساً، اختلاف طبيعة قطاع الخدمات في الدول المتقدمة عن الدول النامية، فتنامي قطاع الخدمات في الاقتصادات النامية هو عرض لمرض. والمرض هو الخلل الهيكلي في الاقتصاد. ولأغراض التحليل، سنقوم بتقسيم الدول العربية إلى أربع مجموعات رئيسية. المجموعة الأولى تشمل الأقطار العربية الغنية بالنفط ولها قاعدة موارد متنوعة وحجم سكان كبير نسبياً (الجزائر والعراق). المجموعة الثانية تضم الأقطار الغنية بالنفط مع وجود بعض الموارد الطبيعية وصغر حجم سكانها نسبياً (الإمارات، السعودية، قطر، الكويت، ليبيا). المجموعة الثالثة تشمل الأقطار العربية ذات الهيكل الاقتصادي الأكثر تنوعاً (البحرين، عُمان، الأردن، فلسطين، تونس، سوريا، لبنان، مصر، المغرب). وتضم المجموعة الرابعة الأقطار العربية الأقل تطوراً (بمعيار متوسط دخل الفرد)، فضلاً عن كونها تمثل استراتيجياً أطراف الوطن العربية (جيبوتي، الصومال، السودان، موريتانيا، اليمن، جزر القمر). ونعتمد على البيانات المتاحة والمنشورة في عدة مصادر أهمها: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators) للبنك الدولي، قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ولاشك أن هناك تقسيمات أخرى قائمة بالفعل أو ممكنة، ولكننا اخترنا هذا التقسيم لأنه يخدم الهدف الرئيسي من دراستنا، ألا وهو أن استقرار الوطن العربي، منظوراً إليه كنسق، مرهون بوضعية مركز الثقل، وهو وادي النيل.

وقبل البدء في عرض النتائج واستقرائها، يجب الإشارة إلى طول فترة الدراسة، وما قد يترتب عليه من تغير في شمول البيانات ونوعيتها، وبالأخص في الفترات المرتبطة بالتغيرات الناجمة عن المبركات الشديدة في الأقطار العربية. كما يجب التحوط من الاختلافات التي قد تتضمنها نوعية أو شمول البيانات نظراً لتعدد البلاد العربية واختلافها. ولقد راعينا قدر الإمكان الاعتماد على مصدر واحد هو التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بما يعنيه ذلك على الأرجح من تخفيض درجة مخاطر اختلاف نوعية وشمول البيانات. وإن ذلك كان لا ينفي الحاجة إلى توخي المزيد من الحذر عند إجراء المقارنات عبر الزمن أو بين مجموعات الدول المشار إليها بعلانية⁽ⁱⁱ⁾.

أ- الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي، وهيكله القطاعي في عدد من القطاعات المختارة (الصناعات الاستخراجية، والزراعة والصيد والغابات، والصناعات التحويلية) في الوطن العربي خلال فترات الدراسة

بالمليون دولار

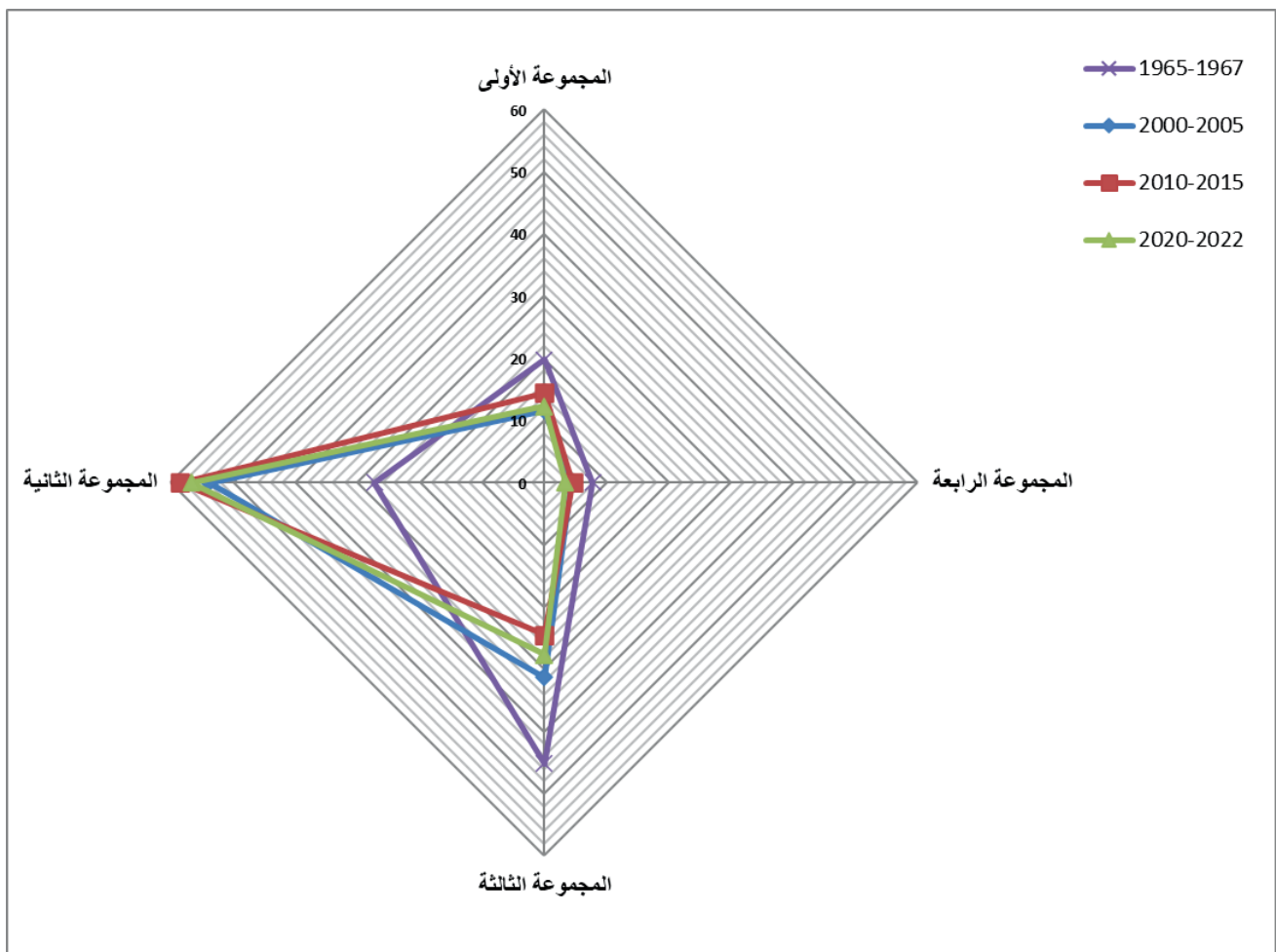
الناتج المحلي الإجمالي	القطاعات			
	الصناعات التحويلية	الصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	
2000	671202	190125	79066	79067
2001	651770	165270	81458	77584
2002	666417	166088	62305	75540
2003	746071	222877	62702	80579
2004	878760	289128	65571	91654
2005	1006481	431415	71428	104382
2010	2070437	711156	124419	188004
2011	2387093	970182	135321	218055
2012	2653084	1045297	129334	242279
2013	2714827	1031530	141280	248466
2014	2727449	942586	140232	268917
2015	2429068	548529	142000	267368
2020	2582872	429337	152769	271201
2021	2954286	676937	157025	328113
2022	3679764	1085099	177865	418503

المصدر: بواسطة الباحثين. اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

تُظهر البيانات ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من حوالي 671 مليار دولار عام 2000 إلى 3679,7 مليار دولار عام 2022 (جدول رقم 1)، بنسبة 448,23%. وبالنظر إلى تطور نصيب الناتج في المجموعات الأربع خلال الفترات الثلاث، نجد أن أكثر من نصف الناتج يتحقق في المجموعة الثانية (دول الغاز والنفط). فقد بلغ متوسط نسبة الناتج في هذه المجموعة إلى إجمالي ناتج الوطن العربي 57%. يليها المجموعة الثالثة بنسبة 28%. بينما بلغت النسبة في المجموعة الأولى 12%. وأخيراً، في المجموعة الرابعة 3%. وهو ما يؤكد اتجاه الناتج في الوطن العربي إلى التركز في المجموعة الثانية.

وهو تغير جوهري حدث خلال العقود الأخيرة. فبمقارنة الناتج بالفترة المرجعية 1965-1967، يتضح التحول في مركز الثقل الاقتصادي من المجموعة الثالثة إلى المجموعة الثانية. فخلال الفترة المرجعية كانت أنصبة المجموعات الأربع من الناتج المحلي في المجموعات الأربع على الترتيب هي: 20%، و27%، و45%، و8% (شكل رقم (1)). وهو ما سينعكس على عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي، كما سنوضحه لاحقاً.

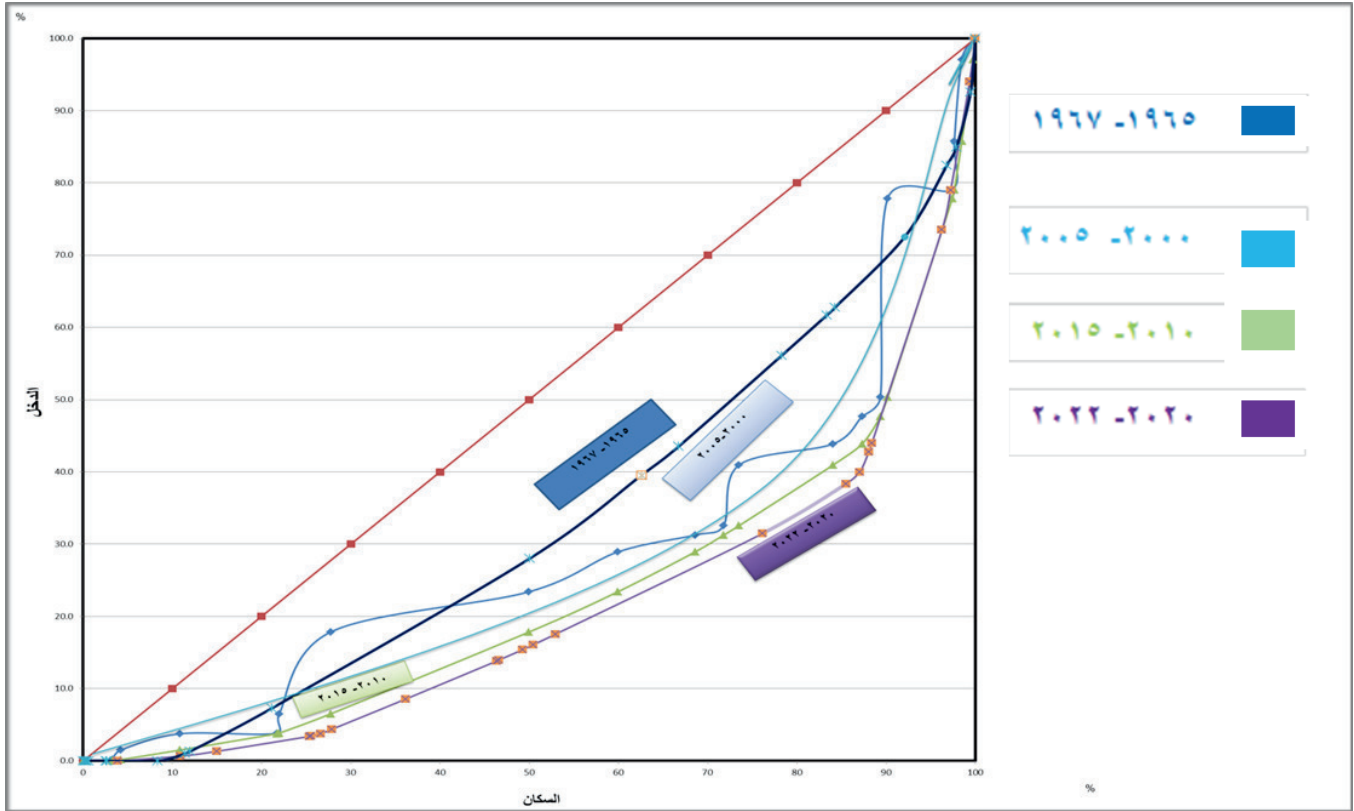
الشكل رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات الأقطار العربية الأربع، خلال الفترات 2000-2005، 2010-2015، 2020-2022، ومقارنة بالفترة المرجعية 1965-1967.



المصدر: بواسطة الباحثين. اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، سنوات مختلفة. والتقديرات والحسابات موجودة تفصيلياً لديهم، وعلى استعداد لتقديمها عند الطلب.

(iii) تطور توزيع الدخل للوطن العربي:

شكل رقم (2): منحنى لورنز لتوزيع السكان - الدخل لأقطار الوطن العربي، خلال الفترات 2000-2005، 2010-2015، 2020-2022، ومقارنة بالفترة المرجعية 1965-1967.



ملحوظة: تجدر الإشارة أننا قمنا بالتمهيد الملائم (Freehand Smoothing) لمنحنى لورنز في هذا الشكل عن الفترة 2005-2000، وذلك لأغراض التوضيح والتحليل. وهذه مسألة مثيرة للغاية، ويمكن إرجاعها إلى وجود درجة من عدم انتظام البيانات خلال هذه الفترة. وهذا يعني أننا نتكلم عن خليط من عينات مسحوبة من أكثر من مجتمع متنوع. ونؤكد في هذا الإطار أننا قمنا بأكثر من محاولة للتثبت من دقة البيانات أكثر من مرة. المصدر: بواسطة الباحثين. اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، سنوات مختلفة. والتقديرات والحسابات موجودة تفصيلياً لديهم، وعلى استعداد لتقديمها عند الطلب.

إن فحص الشكل رقم (2) يكشف بوضوح تحرك منحنى لورنز لتوزيع الدخل بعيداً عن وضع المساواة (القطر) بمرور الوقت منذ أواخر الستينيات. أي نحن أمام ظاهرة شديدة الأهمية، وهي زيادة التفاوت بين دول ومناطق الوطن العربي. هذا ما تكشفه البيانات، وهو أيضاً ما يتسق مع تصورنا العام لما حدث لتوزيع "الكعكة" الاقتصادية بين الدول العربية خلال نصف القرن الماضي. وربما يكمن السر في تقسيم الدول العربية إلى "دول العجز" و "دول الفائض"، وأحياناً يستخدم تعبير "الأغنياء" و "الفقراء"، أو "دول نفطية" و "دول غير نفطية"، أو "دول النفط" و "دول الغاز".

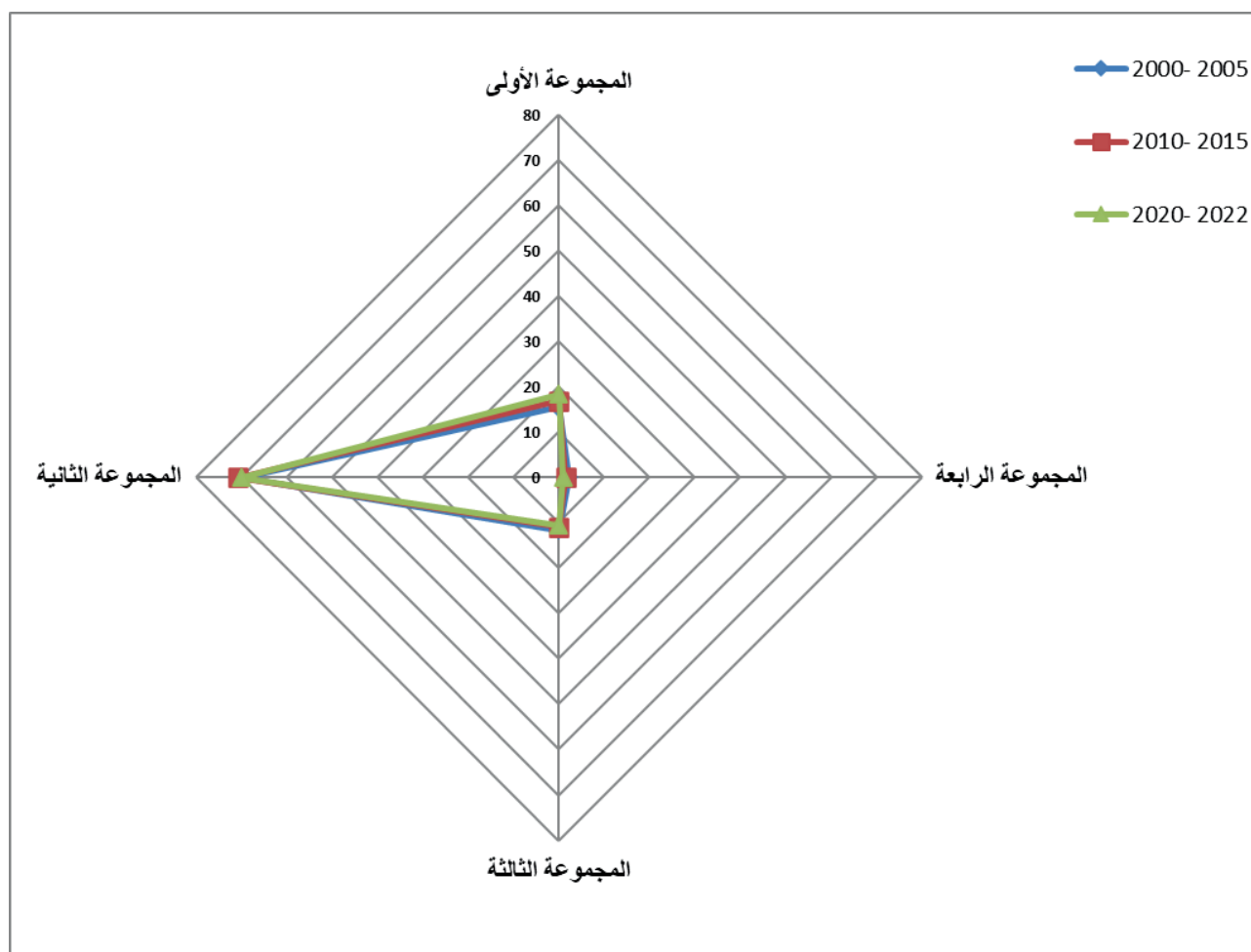
لا شك أن هذا تطور بالغ الأهمية والدلالة من الناحية الاستراتيجية، ويحتاج إلى تحديد مسبباته وتحليل مترتباته. أولاً: فيما يتعلق بالمسببات، هناك (أ) الصفرات التي حدثت في سعر البترول في أعقاب حرب أكتوبر 1973؛ حيث بلغت الزيادة أكثر من ثلاثة أمثال⁽ⁱⁱ⁾. (ب) انتقال العمالة من الدول غير النفطية إلى الدول النفطية الذي انعكس سلباً على الإنتاجية، وبالتالي كفاءة الإنتاج والاستثمار (عبد الخالق، 1978). فكان انتقال العمالة بالطريقة التي يجري بها في الوطن العربي يعيد توزيع الدخل من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة للعمالة. ثانياً: فيما يتعلق بالمترتبات، فلعل أهمها هو انتقال مركز الثقل للنسق (الوطن) العربي من وادي النيل إلى الخليج. فبعد أن كانت مصر تحديداً هي محور الارتكاز/ القوة المركزية في الوطن العربي كونها تجمع كل عناصر القوة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ترتب على هزيمتها في 1967 وما تلاها تراجع القوة الاقتصادية لمصر، وتراجعت مكانتها في الوطن العربي، لتحل محلها بشكل سريع دول الخليج العربي. هذا التطور أحدث خللاً بنيوياً في نسق الوطن العربي أفقده توازنه، مما فتح الباب لتطورات خطيرة: تراجع تيار الوحدة العربية، وتصاعد النزعات الإقليمية. وعلى مستوى جامعة الدول العربية، لم تعد مصر هي الدولة القومية التي تبني التوافق. فتراجعت بذلك فاعلية الجامعة.⁽ⁱⁱⁱ⁾

(iii) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي:

تُظهر بيانات التوزيع القطاعي للناتج المحلي أن النسبة الأكبر تتحقق في قطاع الصناعات الاستخراجية، تليها في الأهمية قطاعات: الزراعة والصيد والغابات، الصناعات التحويلية.

أ) بالنسبة لقطاع الصناعات الاستخراجية، نجد ارتفاع إجمالي ناتجه خلال الفترة 2000 - 2022، من 190 مليار دولار عام 2000، إلى 1085 مليار دولار عام 2022. (جدول رقم (1)). وبنسبة حوالي 470%. كما ارتفع نصيب القطاع من 28,33% إلى 29,49% من الناتج الإجمالي خلال الفترة. ونلاحظ أن 70% من ناتج الصناعات الاستخراجية يتحقق في المجموعة الثانية. تلاها المجموعة الأولى، والتي بلغت النسبة فيها 17%. بينما بلغت النسبة في المجموعة الثالثة 11,5%. وأخيراً، كانت النسبة في المجموعة الرابعة 1,5%. الأمر الذي يؤكد على اعتماد معظم الناتج المحلي الإجمالي على الصناعات الاستخراجية المتركزة بالأساس في أقطار المجموعة الثانية (شكل رقم (3)). أخذاً في الاعتبار ما ذكرناه من تركز الناتج المحلي للوطن العربي داخل أقطار نفس المجموعة (شكل رقم (1)).

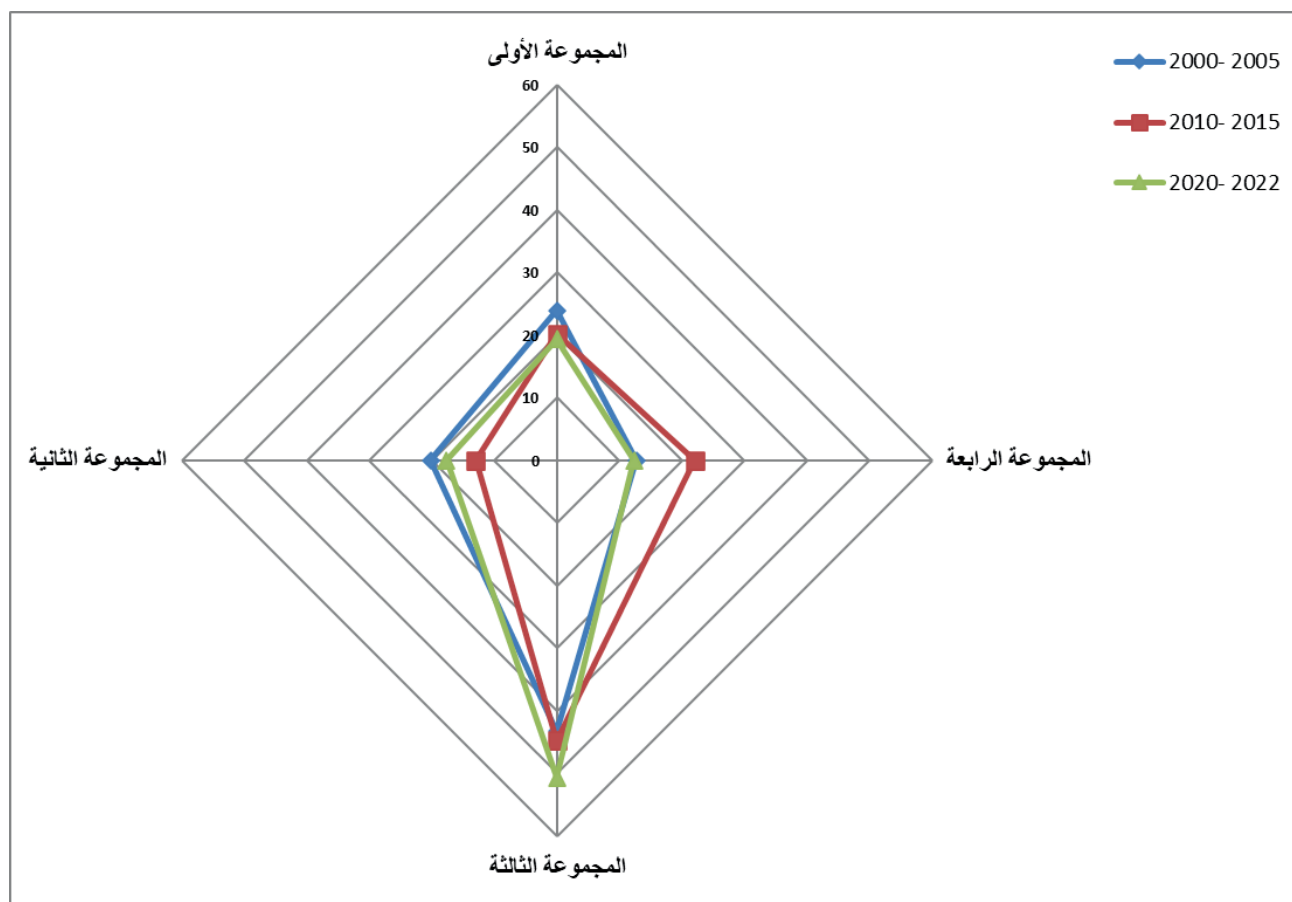
الشكل رقم (3): نصيب قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج في المجموعات الأربع خلال الفترات 2000-2022، 2010-2015، 2005-2000.



المصدر: بواسطة الباحثين. اعتمادًا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة. والتقديرات والحسابات موجودة تفصيليًا لديهم، وعلى استعداد لتقديمها عند الطلب.

(b) وبالنسبة لقطاع الزراعة والصيد والغابات (وهو القطاع المعني بالأمن الغذائي العربي)، فقد ارتفع ناتجه خلال الفترة من 79,066 مليار دولار عام 2000، إلى 177,865 مليار دولار عام 2022 (جدول رقم (1))، وبنسبة 124,96%. ويلاحظ أنه برغم نمو الناتج في هذا القطاع، إلا أن مساهمة القطاع تراجعت بشدة من 11,78% إلى 4,8% من الناتج، فضلًا عن تركيز ناتج هذا القطاع في أقطار المجموعة الثالثة (شكل رقم (4)). وهذا التراجع في الناتج المتحقق من القطاع الزراعي هو تطور خطير، لارتباطه بمقدرات الأمن الغذائي العربي. وهو التراجع الذي يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب، أهمها: قانون إنجل، إهمال الزراعة، التغير المناخي (وهو ما سنناقشه لاحقًا).

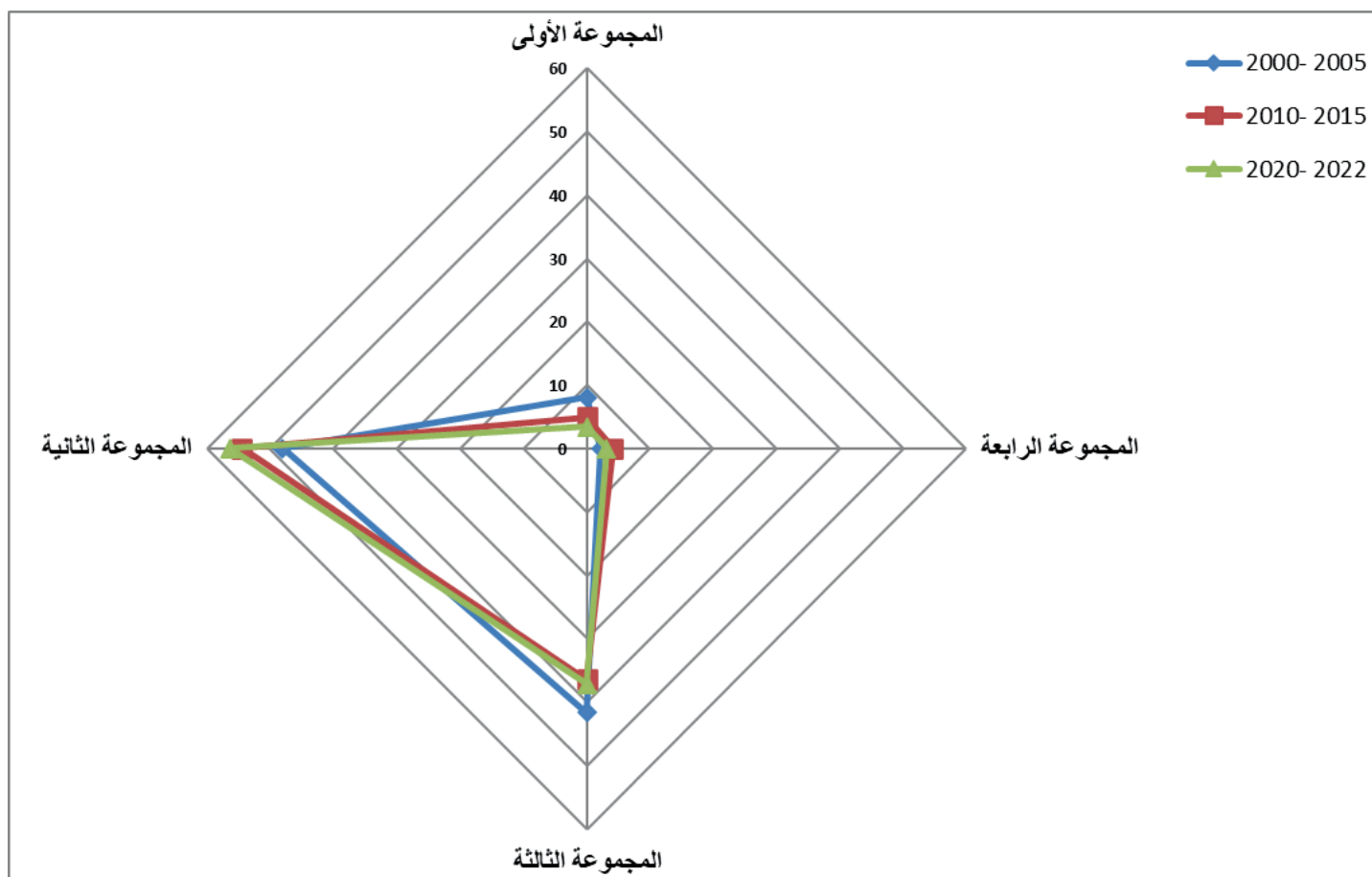
**الشكل رقم (4): نصيب قطاع الزراعة والصيد والغابات من الناتج في المجموعات الأربع،
خلال الفترات 2000-2005، 2010-2015، 2020-2022.**



المصدر: بواسطة الباحثين. اعتمادًا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة. والتقديرات والحسابات موجودة تفصيليًا لديهم، وعلى استعداد لتقديمها عند الطلب.

(c) أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، نجد أن ناتجه خلال الفترة 2000-2022، من 79 مليار دولار عام 2000، إلى 418 مليار دولار عام 2022 (جدول رقم (1))، وبنسبة 429%. وبالنسبة لقطاع الزراعة والصيد والغابات، نجد أن ناتجه خلال الفترة 2000-2022، من 11,37% من الناتج الإجمالي عامي 2000 و 2022 على الترتيب. كما وجدنا أن 50% من ناتج الصناعات التحويلية يتحقق في المجموعة الثانية. تلاها المجموعة الثالثة بنسبة 40%. بينما تحقق المجموعة الأولى نسبة 7%. وأخيرًا، المجموعة الرابعة بنسبة 3%. الأمر الذي يؤكد زيادة تركز الصناعات التحويلية في أقطار المجموعة الثانية، وتراجع الناتج من الصناعات التحويلية في أقطار المجموعتين الثالثة والأولى (شكل رقم (5)).

**الشكل رقم (5): نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج في المجموعات الأربع،
خلال الفترات 2000-2005، 2010-2015، 2020-2022.**



المصدر: بواسطة الباحثين. اعتمادًا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة. والتقديرات والحسابات موجودة تفصيليًا لديهم، وعلى استعداد لتقديمها عند الطلب.

والخلاصة، يميل الناتج المحلي في الوطن العربي منذ السبعينيات إلى التركز في المجموعة الثانية، بخلاف فترة الستينيات من القرن الماضي، عندما كان مُتركزًا في المجموعة الثالثة. فضلًا عن التحول والتركز في الناتج القطاعي داخل أقطار المجموعة الثانية، وبالأخص في قطاعات: الصناعات الاستخراجية، الصناعات التحويلية. بينما تركز الناتج من قطاع الزراعة والصيد والغابات للوطن العربي (القطاع المعني بالأمن الغذائي العربي) في أقطار المجموعة الثالثة.

4- تفسير وفهم التغيرات الهيكلية في ضوء المربكات الخارجية (مطرقة المربكات) والسياسات الداخلية (سندان السياسات)

نقدم في هذا الجزء تفسيرًا للتغيرات الهيكلية بشيء من التفصيل. نُركّز هنا على تفسير الظواهر التي تمثل جوهر التحولات الهيكلية التي حدثت خلال فترة الدراسة، وفي إطار المربكات الخارجية التي تعرّض لها الوطن العربي. ونسعي هنا إلى استنباط الأسباب المتجذرة والمستحدثة، والتي انحرفت بالوطن العربي بعيدًا عن هدفه الرئيس، وهو التكامل العربي. معتمدين في ذلك على استقراء وتحليل البيانات الذي قمنا به في الجزء السابق من الدراسة. وفي ضوء هذا الهدف، نقدم استخلاصاتنا في النقاط التالية:

(i) إن انحراف الوطن العربي عن مساره وهدفه الرئيس المتمثل في التكامل العربي لم يكن سببه فقط المربكات التي تعرّض لها (والسابق مناقشتها في الجزء الثاني من الدراسة)، فقد لعبت السياسات - الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية - دورًا رئيسيًا كعامل مساعد للمربكات في الدفع نحو التفرق والتشردم.

(ii) إذا نظرنا إلى مضمون كل مجموعة من المجموعات الأربع للأقطار العربية بشكل مستقل، نلاحظ أن كل مجموعة من المجموعات الأربع تحوي "نقاط ارتكاز Pivot Points"، وهي الأقطار ذات الوزن النسبي الأكبر من حيث الناتج وتوزيعه القطاعي، وهيكل انفاقه في كل مجموعة. فنجد السعودية والإمارات تشكلان نقطتي ارتكاز المجموعة الثانية، بينما تشكل كل من مصر وسوريا وتونس والمغرب نقاط ارتكاز المجموعة الثالثة. في حين تشكل السودان واليمن نقطتي الارتكاز للمجموعة الرابعة. بينما اتسمت المجموعة الأولى بالتوازن النسبي بين قطريها (الجزائر والعراق)، وإن كان نقطة الارتكاز في هذه المجموعة تميل نسبيًا نحو العراق.

(iii) إن التغير الرئيس الذي حدث في الوطن العربي كنسق واحد هو التحول في مركزه الرئيسي "مركز الثقل" منذ السبعينيات، بانتقاله من أقطار المجموعة الثالثة إلى أقطار المجموعة الثانية. جاء هذا التحول مدفوعًا بعدة أسباب، نذكر منها: فورة النفط في دول المجموعة الثانية، فضلًا عن سياسات الانفتاح والسياسات النيوليبرالية السائدة في مختلف الأقطار العربية. واستمر التحول في "مركز الثقل" للنسق العربي في تسعينيات القرن العشرين نحو المجموعة الثانية، بفعل تنامي فورات النفط، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في المجموعات الثلاث الأخرى. وهو ما أدى إلى تنامي الفورات الاستهلاكية، وبالأخص تنامي الاستهلاك البذخي والترفي في المجموعة الثانية. ليستقبل الوطن العربي القرن الحادي والعشرين بالمربكات التي حددناها والسياسات التي حللناها، لتدفع به نحو التفرقة بعيدًا عن هدفه المتمثل في التكامل العربي.

(iv) بدأ القرن الحادي والعشرين بواحدة من أكبر المُربكات، ألا وهي أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي تلاها الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. الأمر الذي كان بمثابة الضربة لنقطة ارتكاز المجموعة الأولى، وانعكس ذلك على تدهور معدلات النمو في الناتج بالعراق. وهو الأمر الذي كان بمثابة أحد ارهاصات تشرذم الوطن العربي، والدفع بمركز ثقّله أكثر نحو المجموعة الثانية للأقطار العربية. بينما شهدت الفترة الثانية تعرّض الوطن العربي للمزيد من المُربكات، على سبيل المثال لا الحصر: ثورات الربيع العربي، الحرب في كل من اليمن وسوريا وليبيا. فضلًا عن انفصال جنوب السودان عام 2012. هذه المربكات التي كانت بمثابة الضربة لنقاط ارتكاز المجموعة الثالثة: سوريا، مصر، تونس،⁽ⁱⁱⁱ⁾ بالإضافة إلى الضربة الموجهة لنقطتي ارتكاز المجموعة الرابعة: اليمن والسودان. وبذلك أضحت المجموعة الثانية بمثابة مركز الثقل الرئيس للنسق العربي. في حين شهدت الفترة الثالثة العديد من المُربكات، أهمها: جائحة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب الاسرائيلية على غزة، الحرب الأهلية في السودان...! والتي جعلت من المجموعة الثانية في مركز الثقل وقلب النظام العربي. ويؤكد ذلك تحليل البيانات الذي قمنا به في الجزء السابق من الدراسة.

(v) يؤكد الرسم الراداري للناتج (الشكل رقم 1)) تركز الناتج في المجموعة الثانية خلال فترات الدراسة الثلاث. وهو ما يعني تركز "مركز الثقل" في هذه المجموعة. وبالنظر إلى التوزيع القطاعي للناتج لاحظنا تركز الناتج المتحقق في قطاعات الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، وهي الأنشطة المتركزة ناتجها بالأساس في المجموعة الثانية (الشكلان رقم 3)، ورقم 5)). بينما تركز ناتج قطاع الزراعة والصيد والغابات في المجموعة الثالثة (الشكل رقم 4)). الأمر الذي يؤكد التحولات الهيكلية في "مركز ثقل" الوطن العربي، بتحوّله نحو المجموعة الثانية. فضلًا عن التأكيد على استمرار أهمية المجموعة الثالثة في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

(vi) أشرنا إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات مقارنةً بالقطاعات الأخرى، وهو القطاع المعني بالأمن الغذائي العربي. جاء هذا التراجع على مستوى الوطن العربي ككل، وعلى مستوى المجموعات الأربع. ويمكن بإيجاز ذكر عوامل عديدة تُفسّر ذلك، أهمها: أثر قانون إنجل (Engel's Law)، وتغير معدلات التبادل الداخلية في غير صالح الزراعة، وإهمال الزراعة وما استتبعه من هجرة الزراعة، والتضخم السكاني والتغير المناخي. وهو الأمر الذي أثر بالسلب على معدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء، والفجوة الغذائية العربية. ومن ثم

التأثير بالسلب على الأمن الغذائي العربي (عبد الخالق، الزيني، 2023).⁽ⁱⁱⁱ⁾

(vii) وهكذا يمكننا القول، أن المُربكات التي أصابت الوطن العربي جاءت بمثابة الضربة القاصمة لجسد ونسق مترهل بالأساس، وذلك بمفعول كل من: فورة النفط، والسياسات النيوليبرالية التي عَزَت الأقطار العربية إبان فورة الانفتاح الاقتصادي. وهو ما أدى إلى: تنامي معدلات الاستهلاك وضعف فريضة الادخار، والعجز عن تحقيق الاستخدام الرشيد والأكفأ لهذا الادخار. بالإضافة إلى الاعتماد المتزايد على الواردات لتغطية احتياجاته الاستهلاكية بشقيه الأساسي والترفي. فضلاً عن اتساع الفوارق الاجتماعية والثقافية بين الطبقات، سواء داخل القطر الواحد أو على مستوى الأقطار العربية كوحدة واحدة، والتي تجلت في ثورات ربيع العربي للمطالبة بالعدالة الاجتماعية. ونحن نرى أن السبب الرئيس في ضعف التكامل العربي لا يعود فقط إلى المُربكات التي أصابت النسق العربي، بل أيضاً إلى السياسات - الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية - المُطبقة، وكذلك الضغوط التي يتعرض لها الوطن العربي من خارجه تحت مظلة مشروعات، من مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى السلام الإبراهيمي.

5- الإصلاحات المطلوبة لتحسين الأداء التنموي للدول العربية:

إن إيماننا بتحقيق التكامل العربي في مواجهة مُربكاته هو نقطة انطلاقنا في تحديد الإصلاحات المطلوبة والسياسات الهادفة لتحسين الأداء التنموي. ونركز في هذا على عدة أسباب: أولاً: قناعاتنا الذاتية، القائمة على ضرورة تبني نهج الوطن العربي الموحد تجاه الأزمات والمُربكات. والتكامل العربي هو السبيل إلى تحقيق هذا الهدف. ثانياً: قناعاتنا الموضوعية، والتي نتبناها تأسيساً على ما قدمناه في الأجزاء السابقة من هذه الدراسة، والتي أوضحت في مضامينها أن ضعف النسق العربي وانحرافه عن طريق وحدته المأمولة، بمفعول سندان سياساته والمعززة بمطرقة مُربكاته، هو أحد ملامح وأسباب هشاشة النسق العربي، ليس اقتصادياً فقط، بل أيضاً سياسياً وعسكرياً وثقافياً. ثالثاً: إن العدوان الاسرائيلي على غزة، وما استتبعه من توسع دائرة العدوان على الضفة الغربية ولبنان، وما قد يليه، هو بمثابة الظرف الكاشف وسيشكل واقعةً مُنشئة. رابعاً: إن من أهم الموجبات الموضوعية للتكامل العربي هو اتجاه العالم نحو الإقليمية (Regionalism). وهذا يفرض أن يكون الوطن العربي وتكامله هو الكيان المقابل لباقي الكيانات في ظل الإقليمية الجديدة والحمائية، دفاعاً عن وجوده. وبهذا المعنى، فإن السعي لتعزيز التكامل العربي يصبح ضرورة بقاء. خامساً: إن هناك العديد من المشكلات الضاغطة على الدول العربية لا يمكن لها أن تواجهها منفردة، ولا بد لها أن تنصهر في إطار أكبر في سياق التكامل الاقتصادي. ونقصد بذلك تحديدًا مشكلة الأمن الغذائي والمياه والتغير المناخي. وبمناسبة الأمن الغذائي نلاحظ الارتباط القوي بين تحرك السعر العالمي للقمح والسعر العالمي للنفط (الملحق م-5)). وهذا يفرض أن يتم مواجهة مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي في إطار رؤية قومية، تُوظف مورد النفط لحل مشكلة الغذاء (عبد الخالق وكريم، 2015).

فإذا كان مُقدَّرًا للوطن العربي عبر قرن من الزمان أن يتولى الآخر مُقدَّراته وحل مشاكله على حساب استنزاف موارده الطبيعية ومُقدَّراته المادية والبشرية لإرساء تنمية عربية مشوّهة، تحصر وطننا العربي في حلقة مفرغة من التبعية، فليس من المستحيل كسر حلقاتها. وإذا كان مُقدَّرًا للإنسان العربي أن يعايش هذه الحقبة من أنماط التبعية والمُربكات التي تستنزف موارده الطبيعية والمادية والبشرية، فعليه أن يدرك أنه لا يمكن للوطن العربي الاستمرار في التخلف الاقتصادي مع الثراء المادي. فالأخير مآله إلى زوال باستنفاد الثروات الطبيعية والنفطية، ولن يتبقى حينها سوى التخلف الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذه المنطلقات جميعها، نقترح الإصلاحات الآتية:

i. إن نقطة الانطلاق نحو تبني السياسات الإصلاحية تتمثل في ثلاثية الاعتراف والإدراك والوعي بأهمية وخطورة المرحلة التاريخية الحالية. وهي الثلاثية التي لا يمكن للمخطط العربي أن يقف أمامها مكتوف الأيدي، وهو يري التحول من حقبة النفط إلى حقبة ما بعد النفط، تاركًا المجتمع العربي يتمتع بثرائه الخادع، على حساب مستقبل الأجيال القادمة. فيجب علينا بدايةً الاعتراف أن الإيرادات النفطية تمثل استنفادًا لثروات غير متجددة، وليس دخلًا جاريًا مستمرًا. وهي القضية التي يغفلها المحاسبون القوميون في غمرة فورة النفط. ولا يقل الإدراك بخطورة المرحلة أهمية عن الاعتراف بالمشكلة. وهو ما يستلزم إدراك خطورة نزوب النفط العربي، والتحول لحقبة ما بعد النفط. وما يثيره ذلك من محاذير بتفشي أعراض المرض الهولندي. الأمر الذي يقتضي منا ضرورة إيجاد قواعد وسياسات وموارد بديلة لعوائد النفط، وأهمية تحويل الأصول العربية من طابعها الريعي إلى الطابع الإنتاجي. بينما يُشكّل الوعي الطرف الثالث في المعادلة، ويتمثل في ضرورة تبني السياسات التي تدفع الوطن العربي نحو تكامله، باعتباره الهدف ونقطة الارتكاز نحو تحقيق صلابته في مواجهة مطرقة المُربكات. وهي السياسات التي يجب أن تتشكل على مستوى الوطن العربي ككل، وليس لكل جزء من أجزائه بشكل منفصل.

ii. وعلى صعيد السياسات الاقتصادية، فإننا نتبنى ضرورة ضغط الاستهلاك، وليس فقط ترشيده. والاستهلاك المقصود هنا بشقيه الاستهلاك العام غير المُنتج، والاستهلاك الخاص البذخي والترفي. فضلًا عن أهمية تعبئة الموارد والادخار، وإعادة توجيهها نحو تنمية الموارد الإنتاجية في كافة أرجاء الوطن العربي. بالإضافة إلى ضرورة إعادة الاعتبار لسياسات التنمية الزراعية، وتوجيه الموارد إليها بشكل فاعل، باعتبار القطاع الزراعي هو الضامن الرئيس للأمن الغذائي العربي، وضمانًا للمدخلات الإنتاجية في قطاع التصنيع. كما يجب إعادة النظر في سياسات الاستثمار السائدة، وذلك بإعادة توجيه الفوائض المالية نحو الدول العربية الأكثر احتياجًا للتنمية، بدلًا من توجيهه نحو الاستثمار في الدول الغربية، بما يتضمنه الأخير من مخاطر الصدمات والأزمات المالية (مطرقة المُربكات). وإذا كانت محدودية المقدرة الاستيعابية للاستثمار هي التبرير الذي يتم تقديمه للاحتفاظ بالجزء الأكبر من الفوائض المالية العربية خارج الوطن العربي، فهذا مردود عليه، إذ نؤكد أن الادعاء بضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصادات العربية ينطوي على نظرة استاتيكية بحثة ضيقة الأفق والمنظور⁽ⁱⁱ⁾.

iii. ضرورة تبني السياسات نحو تفعيل التكامل العربي. فعلى الرغم من توقيع الاتفاقيات، وعقد المؤتمرات والقمم عربية، والتي تمخض عنها تفعيل جزئي لبعضها، فإن الدول العربية لم تستطع التوصل إلى التكامل الاقتصادي الكامل على غرار تجارب إقليمية حققت نجاحًا كالآسيان. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون المبركات الحالية أحد الحوافز نحو دفع التكامل العربي، وتكوين كيان اقتصادي عربي موحد وسط الإقليمية الجديدة، وذلك في ظل حالة التخبط الاقتصادي العالمي، وتراجع معدل نمو التجارة، والحروب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يدفعنا إلى المناداة بجذب الاستثمارات العربية والمشروعات المشتركة إلى داخل الوطن العربي، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية بإزالة التعريفات الجمركية، وإلغاء الإجراءات والرسوم ذات الأثر المماثل، وتقليص القيود غير الجمركية. وهي العوامل التي تشكل في مضامينها أحد أهم المعوقات لحركة التجارة البينية العربية.⁽ⁱⁱ⁾

iv. نتبنى هنا أيضًا السياسات الدافعة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، سواء بين الشعوب العربية، أو داخل الأقطار العربية، وليس فقط تطبيق إجراءات الحماية الاجتماعية. فتحليلنا الموضوعي الذي قمنا به بتقديم منحنى "لورنز" (الشكل رقم 2)) ورصد الواقع، يشير إلى التفاوت وعدم المساواة وغياب العدالة في التوزيع. وهو الأمر الذي من شأنه خلق الاضطرابات الاجتماعية والسياسية بين الأقطار العربية. فضلًا عن تفشي دوافع نمط الاستهلاك الغربي بين الفئات الأعلى دخلًا، وعلى حساب الفئات الأكثر فقرًا واحتياجًا. وهو ما يستلزم إعادة الاعتبار إلى سياسات العدالة الاجتماعية.

v. يتطلب نجاح السياسات الاقتصادية توافر بيئة سياسية مواتية. ويشكل عدم الانسجام السياسي أحد الظواهر التي لا يمكن إغفال دورها في الانحراف عن مسار التكامل. فضلًا عن الأثر السياسي السلبي في توجيه الفوائض البترولية لأنماط الاستثمار الغربية، والتي لا تعود بالنفع على الوطن العربي في الأجل الطويل.⁽ⁱⁱ⁾ فحين تُفهم "العروبة" على أنها مجرد تأييد أو معارضة لنظام الحكم العربية بعضها لبعض، وحين يغيب الوعي التاريخي والإرث الثقافي والحضاري، يصعب تجاهل المصير المشترك للشعوب العربية.

vi. نقطة أخرى جديرة بالاهتمام وهي النسق الاجتماعي والثقافي للشعوب العربية. فقد جاءت فورة النفط وسياسة الانفتاح الاقتصادي لتجمع بين وضعين متناقضين: التخلف الاقتصادي، والثراء المادي، في بيئة لم تؤهل لاستيعاب المضمون الحقيقي للثراء، وبالتالي إمكانيات توجيهه وتقويمه لمساره الرشيد. الأمر الذي جعل التفضيل الزمني للمجتمع ينحاز للحاضر على حساب الأجيال القادمة. وتفاعلت هذه العوامل مجتمعة لتدعم تكلس العادات الاجتماعية،

واستنزاف الفائض المتراكم للدخل بعيداً عن قنوات الاستثمار الحقيقية داخل الأقطار العربية. ويتضح أثر التركيبة النفسية للمجتمعات العربية بالأخص في مجالي الاستهلاك، والاستثمار، وهو ما نطلق عليه بـ "التوجه النفسي نحو الغرب" أو "الغربة". فضلاً عن "سيادة النمط الخليجي". وهو ما يدعونا إلى تبني سياسات اجتماعية وثقافية تستهدف الإنسان العربي وتعزيز هويته الثقافية والاجتماعية، لعلها تكون خروجاً له من نمط "سيكولوجية الإنسان المقهور" (حجازي، 2005)، ودعماً وحفاظاً على الإرث المشترك للمجتمعات العربية⁽ⁱⁱ⁾. لذا فإن الإصلاح الاقتصادي من منظور النسق العربي يستلزم تطبيق السياسات الراديكالية، كخطوة نحو تحسين الأداء التنموي للوطن العربي (Abdel-Khalek, 2003).

vii. وأخيراً وليس آخراً، نشير إلى أهمية الدور المأمول من جامعة العربية في تحمّل مسؤولياتها نحو تنسيق العمل العربي، ودفعه نحو تحقيق التكامل العربي (سليمان، 2008)، ونحن لا ننظر إلى التكامل العربي على أنه مجرد أمل، ولكننا كما أوضحنا نرى أنه ضرورة لأي نهضة أو تطور اقتصادي للوطن العربي. وبمناسبة العيد الماسي على إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة عام 2025، ونتبنى هنا الدعوة لإصلاح البيت من الداخل. وبيت القصيد هنا هو جامعة الدول العربية. ذلك الإصلاح الذي يجب أن يكون على عدة مستويات، أهمها: آلية اتخاذ القرار⁽ⁱⁱⁱ⁾، ومتابعة تنفيذه. فضلاً عن تفعيل التنسيق السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية. بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي والإداري البيروقراطي المتضخم للجامعة العربية ومنظوماتها المتخصصة، بإعادة الهيكلة لكل هذه المنظمات وإداراتها وهيئاتها التابعة، واسترشاداً في ذلك بتجارب إقليمية حققت نجاحاً أكبر. ولعل مجموعة الآسيان تقدم نموذجاً يمكن الاحتذاء به في هذا المقام.

6- استخلاصات وأسئلة تنتظر الإجابة:

i. قدمنا في هذه الدراسة إطلالة تاريخية، وتحليلًا موضوعيًا عن وضع الوطن العربي منذ ستينيات القرن الماضي، في محاولة لكشف الغطاء عما حدث ويحدث في وطننا العربي، سواء بفعل مطرقة مبركاته، أو بمفعول سندان سياساته، أو كليهما.

ii. إن طرح البدائل هو ما يشغلنا في التوجه نحو الفكر التنموي للوطن العربي، خاصة وأن لدينا رصيداً متنوعاً من هذه البدائل (أيوب، 2008؛ سليمان، 2008؛ داغر، 2022). ولم يعد النهج النيوليبرالي هو السبيل الوحيد نحو تحقيق التنمية. آمين يكون الفكر العربي هو مفتاح الطريق نحو انتهاج أكثر البدائل جديةً وجدوي في تحقيق الصعود التنموي العربي، وصموده. وقد عرضنا رأينا في نقطة الانطلاق نحو تبني السياسات الإصلاحية المتمثلة في ثلاثية الاعتراف والإدراك والوعي بأهمية وخطورة المرحلة التاريخية الحالية على وطننا العربي. وهي الثلاثية التي لا يمكن للمخطط والفكر العربي أن يقف أمامها مكتوف الأيدي.

iii. فعلى مستوى السياسات الاقتصادية، نرى ضرورة ضغط الاستهلاك في وطن العربي، وليس فقط ترشيده. فضلاً عن أهمية تعبئة الموارد والادخار، وإعادة توجيهها نحو التنمية التكاملية للموارد الإنتاجية في كافة أرجاء الوطن العربي بالتركيز على التنمية الصناعية والتكنولوجية. بالإضافة إلى ضرورة إعادة الاعتبار لسياسات التنمية الزراعية باعتبار القطاع الزراعي هو الضامن الرئيس للأمن الغذائي العربي، وضماناً

للمدخلات الإنتاجية في قطاع التصنيع. فضلاً عن ضرورة إعادة النظر في سياسات الاستثمار السائدة، وذلك بإعادة توجيه الفوائض المالية نحو الدول العربية الأكثر احتياجاً للتنمية، بدلاً من توجيهه نحو الاستثمار في الدول الغربية، بما يتضمنه الأخير من مخاطر الصدمات والأزمات المالية (مطرقة المربكات).

iv. وفي ذات السياق، فإننا ندعو إلى ضرورة تبني السياسات نحو تفعيل التكامل العربي. فالدول العربية لم تستطع التوصل إلى التكامل الاقتصادي الكامل. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون الحماية ونزعة الإقليمية الجديدة من المحفزات نحو التكامل العربي، وتكوين كيان اقتصادي عربي موحد وسط التكتلات الاقتصادية القائمة، وذلك في ظل مطرقة المربكات الآتية.

v. نتبنى هنا أيضاً السياسات الدافعة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، سواء بين الشعوب العربية، أو داخل الأقطار العربية، والتي تبين غيابها من خلال التحليل الذي قدمناه (الشكل رقم (2)). وليس الاكتفاء بمجرد تطبيق إجراءات الحماية الاجتماعية لذر الرماد في العيون، وإخلاء لمسئولية الحكومات أمام شعوبها.

vi. ولم يكن النسق السياسي بعيداً عن تصوراتنا، لذا نادينا بتبني تغيير المنظور السياسي للأقطار العربية، بدفع السياسات المرحلية نحو التكامل العربي من خلال التنسيق على المستويين السياسي والدبلوماسي، وتحت مظلة جامعة الدول العربية، والتي تحتاج إلى إعادة هيكلة وإعادة النظر في سياساتها وآليات اتخاذ قراراتها. ونؤكد على الدور المأمول لجامعة العربية في تحمّل مسؤولياتها نحو تنسيق العمل العربي، ودفعه نحو تحقيق التكامل العربي. واستغلال مناسبة العيد الماسي لإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. وليكن تبني الدعوة للإصلاح على عدة مستويات، أهمها: آلية اتخاذ القرار، ومتابعة تنفيذه. فضلاً عن تفعيل التنسيق السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية. والاسترشاد بتجربة الآسيان في هذا الصدد.

vii. وأخيراً، نرى من الضروري طرح التساؤلات حول نمط التجارة العربية في ظل اتفاقيات التعاون المتبادلة، سواء بين الأقطار العربية جزئياً (اتفاقية أغادير، مجلس التعاون الخليجي) أو مع أطراف خارج الوطن العربي (الاتحاد الأوروبي، والمجلس التركي، والآسيان وغيرها): هل أدت هذه الاتفاقيات إلى خلق التجارة (Trade Creation) للأقطار العربية، أم أنها ساهمت في تحويل التجارة (Trade Diversion) في حالات، ولانحراف التجارة (Trade Deflection) في حالات أخرى؟ هذه الأسئلة جديرة بالبحث، نضعها أمام الباحثين في المستقبل.

الهوامش:

(1) سلت د. محمود محيي الدين الضوء على مفهوم "المربكات" في كتابه "في التقدم: مربكات ومسارات"، حيث أشار إلى تنوع المعوقات والعراقيل والصدمات والمستجدات المفاجئة في سباق تطور الأمم، وهو ما أطلق عليه مسمى "المربكات". هذه "المربكات" التي قد تسبب أزمات تتعلق بالأوبئة أو بتغيرات المناخ أو بتقلبات سياسية حادة أو صدمات اقتصادية غير متوقعة، أو مستحدثات تكنولوجية لم يتم الاستعداد لها. والقاسم المشترك في كل هذه "المربكات" هو أهمية التنبؤ باحتمالاتها والوقاية من مخاطرها والمرونة في التعامل معها. وهذا يتطلب تخلياً عن الأطر الجامدة والقيود المقيدة للحركة (محيي الدين، 2022).

(2) ويشير مصطلح مركز الثقل (Center of Gravity) إلى النقطة التي يتوزع فيها وزن الجسم بالتساوي على جميع جوانبه، أو بمعنى آخر هي نقطة محددة في الجسم أو النظام (النسق) يتركز فيها وزن الجسم بالكامل، ويستخدم لتحديد حركة الجسم أو ثباته أو توازنه. وفي مجال الجاذبية، يتطابق مركز الثقل مع مركز الكتلة.

ويُعرف بأنه النقطة التي يكون عندها العزم الكلي الناتج عن الجاذبية صفراً. ويختلف موقع مركز الثقل تبعاً لشكل وتوزيع كتلة الجسم أو النظام (النسق). وهو مفهوم ضروري في العديد من التطبيقات الفيزيائية والهندسية، ويتم استخدامه في العديد من المجالات، منها الاقتصادية والعسكرية والديموغرافية. فمركز الثقل العسكري لإقليم معين هو القدرة أو الموقع أو القوة العسكرية الأساسية داخل هذا الإقليم، والتي تمنح القوات المتواجدة فيه القدرة على التماسك والقتال والسيطرة، بحيث يؤدي فقدانها إلى انهيار الوضع العسكري للإقليم بأكمله. ويستخدم مصطلح مركز الثقل العسكري في التخطيط العسكري الاستراتيجي والعملياتي للحرب، ويُعرف بأنه المسار الذي سوف تحشد الجهود والقدرات لبنائه والحفاظ عليه وتأمين بقائه وإبعاده عن المخاطر والتهديدات، كونه أهم أسباب القوة والقدرة لتحقيق الأهداف. كما يعني حشد القدرات القتالية للعمل على هذا المحور أو ذاك الاتجاه، كون تحقيق أصل الهدف من العملية العسكرية أو المناورة القتالية يتحقق بالوصول إلى هذا الهدف. أما مركز الثقل الديموغرافي، أو ما يعرف أيضاً بـ "المركز السكاني"، فهو النقطة التي تمثل مركز توزيع السكان لمنطقة معينة. ويُستخدم هذا المفهوم لتحديد الاتجاهات السكانية وتجمعات الكثافة السكانية داخل منطقة معينة.

3) تشير تقديرات صندوق النقد الدولي أنه وقعت حوالى 124 أزمة مصرفية و 208 أزمة عملة ونحو 63 أزمة دين عام، فضلاً عن 26 أزمة ثنائية، و 8 أزمات ثلاثية، وذلك خلال الفترة 1970- 2007. بال إضافة إلى عدد من الأزمات الاقتصادية الكبرى منذ عام 2008، بداية من أزمة الغذاء العالمية 2007- 2008، والأزمة المالية العالمية عام 2008، وأزمة سندات الخزنة الأمريكية عام 2013، وأزمة جائحة فيروس كورونا والحرب الروسية - الأوكرانية.

4) شهدت هذه الفترة تباطؤ معدلات النمو العالمي من 6% في عام 2021 إلى 3,2% في عام 2022، فيما يمثل أضعف معدلات النمو على الإطلاق منذ عام 2001، باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-19 (صندوق النقد الدولي، 2022).

5) اتجهت الدول العربية خلال الفترة من خمسينيات إلى الثمانينيات القرن الماضي إلى تبني التجارب التنموية القائمة على نهج التخطيط المركزي، بما يتضمنه ذلك من اعتماد النشاط الاقتصادي على القطاع العام. وخلال تلك الفترة، اتبعت كل من مصر، الجزائر، ليبيا، العراق، سوريا نهج التخطيط المركزي الإلزامي. كما تبنت كل من تونس، المغرب، الأردن نهج التخطيط التوجيهي غير المركزي. فيما تبنت دول مجلس التعاون الخليجي نهج التخطيط التأسيري (إسماعيل وعبد المنعم، 2018).

6) تمثل برامج الإصلاح الاقتصادي حزمة متكاملة من سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي المنفذة في المدي القصير والمتوسط والطويل. وتضمنت هذه البرامج عدد من السياسات التي استهدفت إدارة كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، وبهدف احتواء العجز التوأم في كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة،

فيما يُعرف بسياسات العلاج بالصدمة (Shock Therapy). وقد تضمنت هذه البرامج نوعين من سياسات الإصلاح: (i) سياسات التثبيت أو الاستقرار الهيكلي. (ii) سياسات التكيف الهيكلي. وتضمنت السياسات الأولى حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التوازن بين جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية. وذلك من خلال التوجه نحو خفض مستويات الطلب الكلي، وإحلال آليات السوق باستخدام كل من السياسات المالية والنقدية، وبالأخص سياسات سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية (الأهواني، 1993). بينما تستهدف سياسات التكيف الهيكلي تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، بما يساعد على زيادة العرض الكلي. وتوجه هذه السياسات نحو زيادة الصادرات وترشيد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص (حشاد، 1999).

7) خلال هذه الفترة، كانت مصر من أوائل الدول العربية المُطبقة لبرامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي بالتوافق مع صندوق النقد الدولي في عام 1991، وذلك بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP). وقد اشتمل هذا البرنامج على خمس سياسات رئيسية، هي: (i) الإصلاح المالي. (ii) الإصلاح النقدي. (iii) تحرير التجارة الخارجية. (vi) تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي. (v) إصلاح القطاع العام.

8) على صعيد الإصلاحات الهيكلية، فقد تبنت العديد من الدول العربية خلال هذه الفترة سياسة تنويع الهياكل الانتاجية لاقتصاداتها، وتحرير تجارتها الخارجية، وإصلاح القطاع المالي. ففي إطار تنويع الهياكل الانتاجية، فقد تبنت الدول العربية السياسات المعنية بزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في ناتجها المحلي. فضلاً عن تنشيط دور القطاع الخاص في توليد الناتج وفرص العمل، وذلك من خلال الخصخصة. وتعتبر كل من مصر والمغرب وتونس والكويت والأردن من أهم الدول العربية التي تبنت برامج لخصخصة القطاع العام. وامتد تطبيق برامج الخصخصة إلى الدول النفطية، بهدف التخفيف من الأعباء على موازنتها العامة (صندوق النقد العربي، 2002). وفيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية، فقد حاولت الدول العربية تشجيع تدفقات التجارة البينية من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998، وبدء تنفيذ الاعفاءات الجمركية بنسبة 100% على السلع ذات المنشأ العربي المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005. كما تم في عام 2007 الموافقة على قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية (صندوق النقد العربي، 2006). واتجهت عدد من الدول العربية إلى عقد اتفاقيات تجارية إقليمية تجارية لتشجيع تدفقات التجارة البينية، مثل الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة التجارة الحرة بين دول شمال أفريقيا (أغادير) (الملحق م-3)). وعلى صعيد إصلاح القطاع المالي، فقد تبنت الدول العربية خلال هذه الفترة تطوير القوانين والتشريعات المصرفية المعززة لصلاحيات البنوك المركزية. فضلاً عن إرساء الأطر الإشرافية والتنظيمية على المؤسسات المالية غير المصرفية وأسواق المال.

9) بزغت برامج الإصلاح الاقتصادي كأحد أهم الآليات في الدول العربية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وبالأخص منذ عام 2014. فقد بدأت عدة دول عربية، وهي: مصر، الأردن، تونس، العراق، السودان، موريتانيا، اليمن، في تطبيق برامج إصلاح اقتصادي شامل يهدف إلى تعزيز الاستقرار الكلي وتحفيز الاستثمار الخاص، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وخلق فرص عمل مُنتجة، وخفض معدلات الفقر والبطالة، وتعبئة الموارد بالتركيز على السياسة النقدية. فضلاً عن إصلاحات القطاع المالي للحكومات، من خلال توفير الموارد الحكومية وإصلاح نظم سعر الصرف، وترشيد الدعم. وقد تم تمويل عدد من هذه البرامج بقروض من صندوق النقد الدولي، وبتنفيذ إجمالي قدره 21 مليار دولار للدول العربية. متضمناً تنفيذ مصر برنامجها الإصلاحي لمدة ثلاث سنوات وفق تسهيل ممتد قدره 12 مليار دولار. فضلاً عن تنفيذ العراق برنامجها الإصلاحي بتمويل من صندوق النقد بقيمة 5,34 مليار دولار. وتنفيذ تونس برنامجها الإصلاحي باتفاق مع صندوق النقد بتمويل قدره 2,9 مليار دولار. وتنفيذ الأردن برنامجها الإصلاحي مدعوم باتفاق تسهيل ممتد لثلاث سنوات بقيمة 723 مليون دولار (إسماعيل وعبد المنعم، 2018).

10) في مجال الإصلاحات الهيكلية، شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات في نهج السياسات والإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية. فتم تطبيق برامج تنفيذية لتحقيق التنويع الاقتصادي والخصخصة، ومن أهم هذه البرامج: برنامج "التحول الوطني 2020" في السعودية، برنامج "تنفيذ" في سلطنة عُمان، رؤية دولة الكويت 2035، ورؤية مصر 2030. وفي إطار تحرير وتشجيع التجارة الخارجية، قامت العديد من الدول العربية ومؤسسات التمويل العربية بتوفير تسهيلات لتمويل التجارة العربية. فكان من بينها برنامج "تمويل التجارة العربية". فضلاً عن استكمال الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2010 القواعد الخاصة بالقيود غير الجمركية وآليات التعامل معها، وذلك في إطار الالتزام بعدم تطبيق أي من القيود ذات العلاقة بالتدابير أو الإجراءات شبه التعريفية. كما تم وضع قواعد استرشادية موحدة، مثل حماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات، بهدف زيادة الفاعلية الاقتصادية للتجارة البينية العربية. فضلاً عن صياغة اتفاقية التعاون الجمركي الخاصة بتحديد مجالات التعاون الإداري والفني من الإدارات الجمركية العربية، ووضع جداول للتعريفية الجمركية الموحدة، بهدف الوصول إلى جدول عربي موحد للتصنيف السليبي. كما تم وضع جدول زمني مفصل للالتزامات الدول العربية بتحرير التجارة في الخدمات (صندوق النقد العربي، 2017). وفي القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالرياض عام 2013، تم التوجيه بالانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة العربية قبل نهاية عام 2013، والمتمثلة في استكمال قواعد المنشأ العربية، ومعاملة منتجات المناطق الحرة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وعلى صعيد إصلاحات القطاع المالي، فقد شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ارتفاع السيولة النقدية لدى دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تم توجيهها لتمويل القروض الاستهلاكية والعقارية وشراء الأسهم. وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأصول المالية، وبالتبعية تكوين فقاعات مالية. وركزت سياسات إصلاح القطاع المالي على تحقيق السلامة المالية (Financial Soundness).

11) نحن مدركين أن الأرقام التي قمنا بتقديرها لا تعكس التغيرات الحقيقية وحدها، بل هي مُحَمَّلة بأثر معدلات التضخم. وبما أننا نتعامل مع مجموعة من الدول وليس دولة واحدة، فمن الصعب أخذ معدل التضخم على مستوى المجموعة خلال هذه الفترة الطويلة. ونعتقد أن هذا يُشكِّل في حد ذاته موضوعاً لدراسة إضافية مستقلة.

12) في أكتوبر 1973، قفز سعر البترول من \$2,6 إلى \$11,6 للبرميل.

13) نذكر تدليلاً على ذلك أنه عندما فكر العراق في ضم الكويت عام 1961، كان مجرد إعلان مصر رفضها كافياً لردع العراق. أما في عام 1990، فلم تجذب مناشدات مصر للعراق بالتراجع عن قراره. فكان ما كان.

14) ظهر ذلك في غياب وضعف بيانات الناتج والإنفاق في حالة سوريا خلال الفترة (2010-2015)، فضلاً عن تقلب معدلات النمو لكل من مصر وتونس خلال نفس الفترة.

15) فيما يخص الفجوة الغذائية في المنطقة العربية، تشير التقديرات إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية دونما تحقيق تنمية فعلية في الإنتاج الزراعي تلبي الاحتياجات الغذائية، ويأتي ذلك وسط تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية، مما أدى إلى اتساع قيمة الفجوة الغذائية العربية. وقد قُدِّر التقرير الاقتصادي العربي الموحد اتساع الفجوة الغذائية العربية بمفعول زيادة السكان وارتفاع متوسط دخل الفرد وارتفاع الأسعار إلى 60 مليار دولار عام 2030، مقارنةً بـ 35,2 مليار دولار عام 2010. و14 مليار دولار عام 2000 (عبد الخالق و كُرَيْم، 2015). وتشير البيانات الفعلية إلى ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية للوطن العربي من حوالي 42,1 مليار دولار عام 2019 إلى حوالي 44,1 مليار دولار عام 2020. بنسبة زيادة بلغت حوالي 4,7%. كما زادت الفجوة الغذائية خلال الفترة 2010-2020 من حوالي 28,9 مليار دولار إلى حوالي 44,1 مليار دولار، بنسبة تقدر بحوالي 4,3% سنوياً. وتمثل مجموعة الحبوب (كعب أخيل الأمن الغذائي العربي) حوالي 47,5% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية عام 2020، حيث شكَّلت قيمة فجوة القمح حوالي 43,6% من إجمالي فجوة الحبوب، وحوالي 20,7% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية. وبلغت قيمة فجوة اللحوم حوالي 16,7%، والألبان حوالي 11,3%، والزيوت النباتية حوالي 9,4%، والسكر حوالي 5,7%، والبقوليات حوالي 3,4% من قيمة الفجوة العربية عن نفس العام 2020 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2022).

16) تتحدد المقدرة الاستيعابية لأي دولة بأربعة محددات، هي: توافر كميات عناصر الإنتاج الأخرى غير رأس المال، وتوافر قدر كافٍ من المهارات الفنية والتنظيمية. وتوافر قدر كافٍ من رأس المال الاجتماعي، وحجم السوق (كُرَيْم، 1977). فإذا نظرنا إلى وطننا العربي كوحدة متكاملة، نجد توافر العنصرين الأوليين. فالموارد الطبيعية والمهارات الفنية والتنظيمية والموارد البشرية متوفرة. وإن كان ينقصها الشعور بالثقة والأمان والانتماء. أما رأس المال الاجتماعي، فهناك طفرة كبيرة في شبكات الطرق البرية ووسائل النقل والتكنولوجيا بما يخدم متطلبات التنمية. أما عن حجم السوق، فمن المنطقي في حالة التكامل العربي ألا يكون صغر حجم السوق من القيود الموجودة إذا تعاملنا مع الوطن العربي كوحدة واحدة ونسق متكامل، بما يتيح التوسع في المقدرة الاستيعابية للاستثمار.

17) لا ننكر الجهود المبذولة نحو التكامل الاقتصادي العربي (سليمان، 2008). ولكن في اعتقادنا نجدها غير كافية. فهناك أربع خطوات لازمة لتحقيق ذلك. الخطوة الأولى: إنشاء منطقة عربية تجارية حرة، وقد تم تنفيذ ذلك. والخطوة الثانية: تحرير السلع من الرسوم الجمركية في التجارة البينية العربية، وقد تحقق ذلك نسبياً. الخطوة الثالثة: السوق العربية المشتركة، وهي التي لم تتحقق بعد، وتحتاج إلى جهد دبلوماسي، وفكر ورؤية استراتيجية، للوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي.

18) نرصد ذلك الأمر في الأقطار العربية غير النفطية. في ظل محاولاتها الدائمة للحصول على تمويل وقروض من أسواق المال العالمية والمؤسسات المالية الدولية، والتي يستوعب كلاهما معظم الأرصدة النفطية. لتكون المعضلة: أن البلدان العربية غير النفطية تقترب أموالاً عربية نفطية عبر المؤسسات الدولية !!!

19) رصد الدكتور/ محمد محمود الإمام التحولات الاجتماعية والمجتمعية في نمط الإنسان العربي نحو "النمط الخليجي" في حقبة الفورة النفطية وعصر الانفتاح في سبعينيات القرن الماضي، وذلك في مقاله حول الحقبة النفطية في الوطن العربي. وأوضح فيه الدكتور/الإمام بأسلوبه الساخر والرصين تناقضات اجتماعية ونفسية متداخلة بين أربع شخصيات هم: "عوض" الموظف الوافد إلى الخليج المهموم ببناء وطنه العربي، ضياع حلمه تحت ضغط متطلبات الاستهلاك الترفي لأسرته. و"عوضين" الفلاح المصري الذي ترك أرضه وأهمل زراعته متوجهاً نحو الخليج للبحث عن المال، دون أن يخرج من الأمية، ويستعيز عنها بجهاز التسجيل والتلفزيون لأسرته في القرية المصرية. والأستاذ الجامعي "الدكتور عوض الله" الذي ذهب إلى الخليج بحثاً عن المال، فلا يكفيه راتبه من جامعته ولا استشاراته التي يقدم خدماتها على الوفاء بمتطلبات الحياة. وأخيراً، "الأسطى معوض" فني الإصلاح، والذي ظل في مصر ولم يستطع السفر، وظل في حانوته القديم، ولكنه يطلب أرقاماً كبيرة مقابل التصليح. وزال العجب عندما أفصح أن ذلك بسبب ضغوط الحياة ورفع الإيجارات والتضخم نتيجة الفورة المالية الآتية من الخليج. واختتم الدكتور/ الإمام مقاله بتوضيح الصورة البلاغية، القصص الحقيقية ولكن الأسماء مستعارة مستوحاة من عبارة يشيع ترديدها في نفوس اليائسين من الإصلاح: "عليه العوض ومنه العوض" (الإمام 1985).

20) تجدر الإشارة إلى التعديلات التي أدخلت على بعض مواد ميثاق جامعة الدول العربية بالمرسوم رقم (22) لسنة 2007. وفيه تم تعديل آلية اتخاذ القرار في حالة تعذر الحصول توافق الآراء، إلى اتخاذ القرار بموافقة ثلثي الدول الأعضاء والمشاركة في التصويت، وذلك في حالة الاعتداء من إحدى دول الجامعة. وإن ظل اعتماد القرارات في الأساس بتوافق الآراء ما أمكن ذلك في القرارات الأخرى بخلاف الاعتداء، وفي حالة التعذر عن تحقيق الآراء يتم اتخاذ الآتي: (أ) يؤجل اتخاذ القرار إلى الدورة اللاحقة.

(ب) إذا كان الموضوع ذا صبغة استعجالية، تعقد له دورة استثنائية في غضون شهر واحد. (ج) إذا لم يتم التوافق يصار إلى التصويت، ويكون القرار نافذاً بحصوله على نسبة ثلثي الدول الحاضرة، وذلك بالنسبة للقرارات الخاصة بالمسائل الموضوعية. (د) موافقة الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت، وذلك بالنسبة للقرارات الأخرى التي لا ينطبق عليها الفقرة (ج). (هـ) تبين الأنظمة الداخلية للمجالس (مجلس الجامعة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجالس الوزارية الأخرى العاملة في إطار الجامعة) إجراءات اللجوء إلى عملية التصويت في حالة تعذر تحقيق توافق الآراء (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأرشيف القانوني).

المراجع:

أولاً، المراجع باللغة العربية:

- 1) اتحاد المصارف العربية. (2019). "الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية وأثرها على التنمية". الأمانة العامة، إدارة الأبحاث والدراسات، نيسان / أبريل.
- 2) اسماعيل، محمد. وهبة عبد المنعم. (2018). "دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية". صندوق النقد العربي، الإمارات.
- 3) الإمام، محمد محمود. (1986). "دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة". الأهرام الاقتصادي، القاهرة: العدد 905.
- 4) الإمام، محمد محمود. (1985). "على هامش التنمية العربية المستقلة: صورة مأسوية من الحقبة النفطية!" المستقبل العربي، مجلد رقم 8، عدد 82، ص ص 130-132.
- 5) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قطاع الاتفاقيات، الأرشيف القانوني. "وثائق متعددة".
- 6) الأهواني، نجلاء. (1993). "سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر"، بحث مقدم إلى أعمال الندوة المعنونة: التعطل في دول الإسكوا، والتي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة العمل العربي، الأمم المتحدة، نيويورك.
- 7) أيوب، مدحت. (2008). بدائل التنمية العربية. القاهرة: مركز البحوث العربية الأفريقية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
- 8) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.
- 9) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. (1981). "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: منطلقاتها .. أهدافها .. أولوياتها .. برامجها .. آلياتها". الدراسات الاعلامية: المركز العربي الاقليمي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والبيئة، عدد 25: ص ص 19-32.
- 10) حجازي، مصطفى. (2005). التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. المركز الثقافي العربي، بيروت.
- 11) حشاد، نبيل. (1999). "الإصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية: تقييم سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
- 12) خوري، يوسف. (1990). المشاريع الوحدوية العربية 1913-1989، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 13) داغر، ألبير. (2022). تيارات فكرية معاصرة من أجل التنمية العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أكتوبر.
- 14) سليمان، معتصم رشيد. (2008). "التنمية العربية من منظور العمل العربي الاقتصادي المشترك في إطار الجامعة العربية"، في: بدائل التنمية العربية (مدحت أيوب محرراً). القاهرة: مركز البحوث العربية الأفريقية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية: ص ص 133-150.

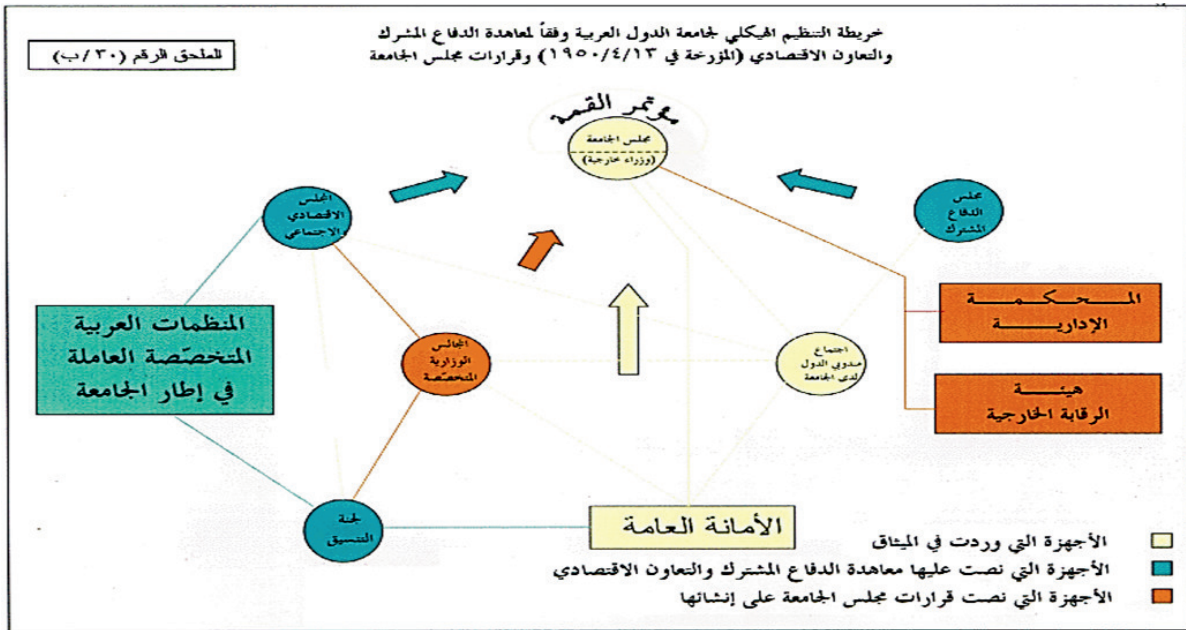
- (15) صايغ، يوسف عبدالله. (1980). "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك"، قضايا عربية، مجلد 7، عدد 9: ص.ص. 5-46.
- (16) صندوق النقد الدولي. (2022). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تحدث انتكاسة في التعافي العالمي. واشنطن: إبريل.
- (17) صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
- (18) عبد الخالق، جودة. ومحمد الزيني. (2023). "تحديات الأمن الغذائي العربي في ظل التغير المناخي"، دراسة قدمت إلى: المؤتمر العلمي السابع عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بعنوان تغيرات المناخ وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية العربية 4-5 نوفمبر/ تشرين ثاني 2023، دبي، الإمارات.
- (19) عبد الخالق، جودة. وكريمة كريمة. (2015). الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، حزيران/ يونيو.
- (20) عبد الخالق، جودة. (1991). من التغيرات الهيكلية إلى المترتبات الاجتماعية: نظرة تأملية في الاقتصاديات العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. العدد 19.
- (21) عبد الخالق، جودة. (1978). "ملاحظات حول الإطار الراهن لانتقال العمالة بين الدول العربية"، فصل في كتاب المؤتمر السنوي لاستراتيجية العمل العربي المشترك، جامعة الدول العربية واتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد.
- (22) عبد المنعم، هبة. (2012). "الأداء الاقتصادي في الدول العربية: ملامح وسياسات استقرار"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 21، الإمارات العربية المتحدة.
- (23) كريم، كريمة. (1977). "دراسة في مقدرة الاستيعابية للاقتصادات العربية (في دول الفائض والعجز)"، بحث مقدم إلى معهد البحوث والدراسات العربية. يونيو.
- (24) محيي الدين، محمود. (2022). في التقدم: مركبات ومسارات. دار الشروق، القاهرة.
- (25) معهد التخطيط القومي. (2015). تقرير التنمية العربي. القاهرة.

ثانيًا، المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Abdel-Khalek, Gouda. (2003). "Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations," by: Nader Fergany. In Economic Development and Cultural Change, 52(1), October: pp. 252-254.
- 2-Rutherford, M. (2001). " Institutional Economics: Then and Now, " Journal of Economic Perspectives, 15 (3), Summer : pp. 173–194.
- 3- Whalen, C. W.(2022). Institutional Economics: Perspectives and Methods in Pursuit of a Better World, Routledge. October.

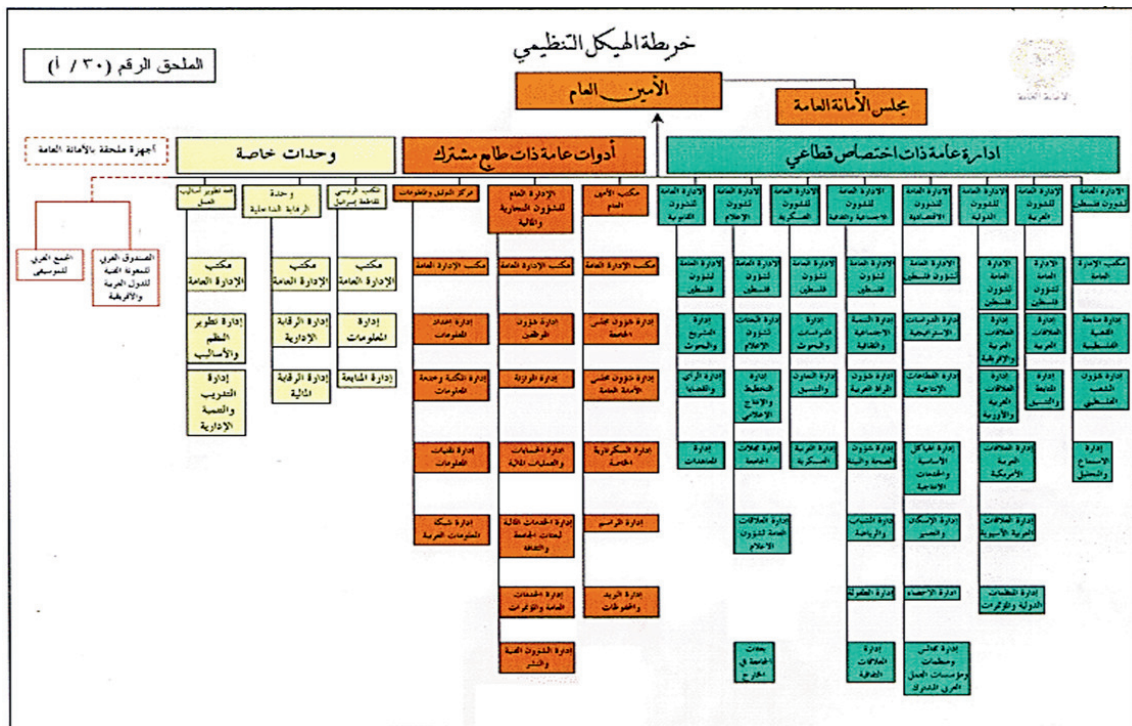
الملاحق:

رقم (م-1): خريطة التنظيم الهيكلي لجامعة الدول العربية



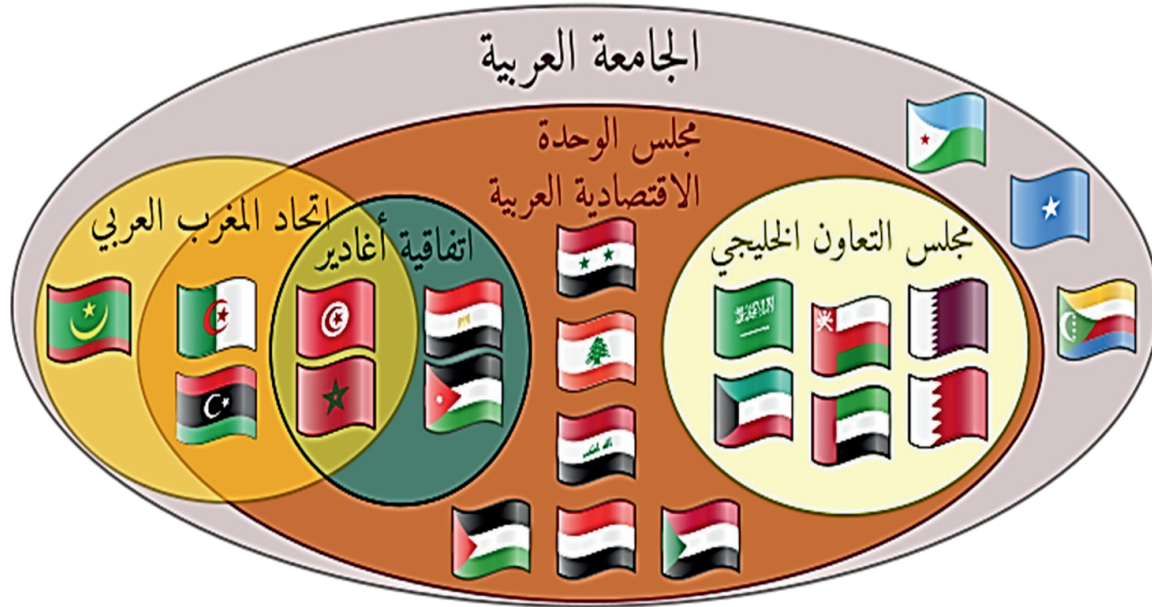
المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأرشيف القانوني، تم الإطلاع بتاريخ 5 أغسطس 2024.

رقم (م-2): الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية



المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأرشيف القانوني، تم الإطلاع بتاريخ 5 أغسطس 2024.

رقم (م-3): التكتلات الإقليمية في الوطن العربي



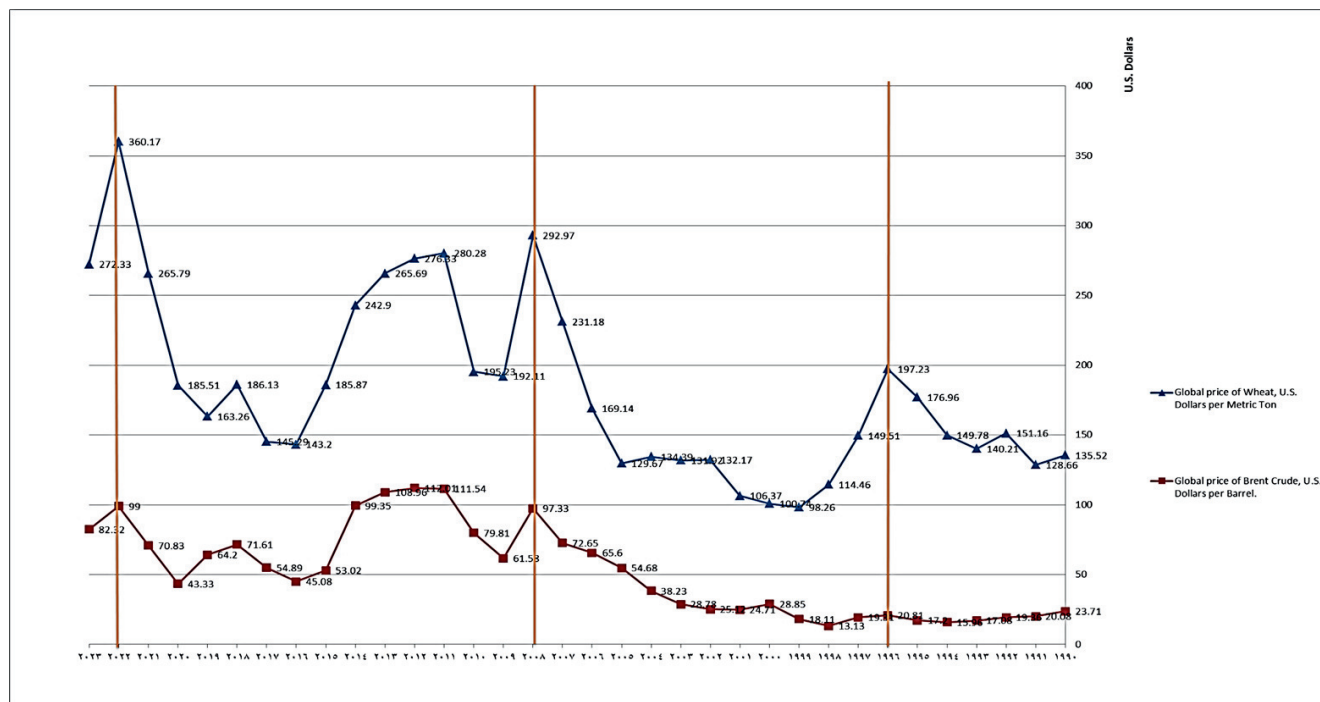
المصدر: بواسطة الباحثين.

رقم (م-4): تطور السياسات الاقتصادية في الوطن العربي منذ خمسينيات القرن العشرين



المصدر: بواسطة الباحثين

رقم (م-5): الأسعار العالمية للقمح والبتترول خلال الفترة 1990-2023 (سنة الأساس 2016)



المصدر: بواسطة الباحثين، اعتماداً على

International Monetary Fund(IMF), 2024. Release: Primary Commodity Prices. Units U.S. Dollars per Metric Ton for Wheat Prices , U.S. Dollars per Barrel for Oil Prices. Frequency: Annual data. Prices are period averages in nominal U.S. dollars. Available at <http://www.imf.org/external/terms.htm>. Retrieved from: FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis; <https://fred.stlouisfed.org/series>, September 4, 2024.